عزیز محمد

هذه سیاستنا

حوار شامل مع الرفيق عزيز محمد

هذه سياستنا

في هذا اللقاء مع الرفيق عزيز محمد، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، حديث شامل، يجمع بين ذكريات الأيام الأولى، من التعرف على الحزب، مروراً بالنضالات البكر في الأربعينات والخمسينات، وفي هذه الجولة التاريخية، نتعرف على العمل اليومي للحزب، في أقبية العمل السري وفي السجون، أيام النهوض وفي فواصل التراجع، لنتلمس وسط هذه التفاصيل اليومية معنى العمل الحزبي ومواصفات الكادر وخبرة النضال الثرة.

بعد جولة التاريخ هذه يتطرق الرفيق عزيز الى الموضوع الملتهب: الحرب العدوانية التي أشعلها النظام الدكتاتوري، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومداخلاتها العربية والدولية ليصل الى الموضوع الأهم: الحرب والوضع الثوري في العراق.

وفي اطار الدور البارز الذي يلعبه الحزب الشيوعي العراقي في حركة التحرر الوطني العربي، توجهت النهج بطائفة من الأسئلة بصدد ملابسات الوضع العربي. هنا يقدم الرفيق عزيز محمد تحليلاً شاملاً لمكونات الوضع العربي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية، محدداً المهمات الأبرز للخروج من حالة التراجع المؤقتة الراهنة بتفاؤل ثوري يرتكز الى معطيات الواقع الفعلي وما يمر به من تناقضات.

وفي هذا اللقاء تواصل «النهج» تقليدها الذي ابتدأته منذ العدد الأول، بعرض التجارب الثورية للأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية، والتوسع في هذا الباب لما ينطوي عليه من أهمية فكرية وسياسية ونضالية خاصة وعامة في آن.

النهج

مواضيـــع الحـــوار

أولاً : التعرف على الحزب 7
ثانياً : الحرب والوضع الثوري 25
ثالثاً : الوضع العربي 47

هدوالنّامدى كتبّب

أولاً : التعرف على الحزب

■ **س : نبتدىء أيها الرفيق، بما تحملونه من ذكريات عن الأيام الأولى، كيف تلمستم طريقكم الى الحزب، في أية ظروف؟**

■■ ج : كنت قد قدمت الى المدينة من الريف حدثاً صغيراً يبحث عن عمل. ربما كنت حينها في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمري. لسبب لا أتذكره الآن لم أحصل على فرصة للاشتغال كعامل. طرقت باب المدرسة عام ١٩٣٧ أو ١٩٣٨.

بعد فترة وجيزة كما تعلمون اندلعت الحرب العالمية الثانية.

في المدينة التي جئت اليها، أنا الحدث القادم من الريف، كانت ثمة منظمات قومية تنشط سياسياً. وجرت محاولات لكسبي سياسياً اليها.

تعرفون أن فترة الحرب العالمية الثانية، وبخاصة مرحلتيها الوسطى والأخيرة، والتي شهدت هبوب رياح منعشة ، رياح الديمقراطية والتقدم على المنطقة، تركت أثراً محسوساً على الشبيبة خصوصاً الأمثلة البطولية التي قدمتها شعوب الاتحاد السوفييتي.

ان الأجواء التي أشرت اليها تركت أثرها على العقول المتفتحة الطرية التي لم تتلوث أو تتقولب بعد. يومها كنت بتأثير هذه الأجواء، أتلهف للتعرف على الشيوعيين. اذا لم تخني الذاكرة فقد كانت هناك مطلع عام ١٩٤٣ منظمة تسمى

بـ «منظمة الشعب» أو «جمعية الشعب»، وهي تنظيم يتحدث بالماركسية، وله خلايا وامتدادات وصحيفة اسمها (بليسه) وتعني بالعربية «الشرارة».

ومن دون الخوض في تفاصيل كثيرة وجدت نفسي عضواً فاعلاً في الجمعية. لم تكن هذه المنظمة هي الحزب فعلاً، فالحزب الشيوعي كان قائماً قبل ذلك بنحو ٩ سنوات. مع ذلك كانت هذه المنظمة تنطق بالماركسية وتنظم نشاطاتها وفعالياتها على هذا الأساس. ورغم رداءة خط يدي كلفت باستنساخ صفحات من بليسه (الشرارة). وكان من المعتاد تحرير الجريدة بأكثر من خط للتمويه على الأمن والعناصر المعادية.

أذكر أن المنظمة سعت لطباعة الجريدة بالآلة الكاتبة، وقد سافر أحد ممثليها للاتصال بالتشكيلات السياسية الأخرى في بغداد لتدبير هذا الأمر.

ويبدو أن ممثلي احدى المنظمات (وحدة النضال) دعوا ممثل (بليسه) الى أن تصبح جماعته فرعاً من فروعها. لكن مبعوث (بليسه) لم يكن مخولاً ولم يتفق على شيء. بيد أن مجموعة بليسه اتفقت بعيد ذلك على أن تصبح جزءاً من (وحدة النضال) وغدت صحيفتهم صحيفة (وحدة النضال)، ـ يه كيه تي تي كوشين ـ وفي عام ١٩٤٥، وتحت تأثير نضالات الحزب الشيوعي وبروز نشاطاته، انضمت (وحدة النضال)، بكوادرها الأساسية وبغالبيتها، الى الحزب الشيوعي العراقي لتصبح جزءاً منه. لكن الفرع لم يتبع الأصل بشكل أوتوماتيكي مع أنهم تظاهروا بالموافقة بعد دخولهم في الحوار مع قيادة الحزب وكان هدفهم الاستئثار بتحرير جريدة (آزادي) وكذلك قيادة المنظمة في منطقة كردستان الا أن رد الرفيق فهد كان حازماً، وهو أن الحزب وحده يتحمل مسؤولية قيادة المنظمة وتحرير الجريدة.

هذا الفرع هو الذي كون بعدئذ ما دعي بـ «الحزب الشيوعي لكردستان العراق» وصدرت جريدة له باسم (شورش) ولهذا سميت بمنظمة شورش. وكما هو واضح فان الشباب، في هذه المرحلة، يتعرف عادة على الحزب من خلال الأشخاص القريبين وتقلبات هؤلاء تنعكس على من لهم صلة بهم.

وكونت شورش رديفاً لها باسم (رزكاري) وأصدرت جريدة لها بنفس الاسم، وذلك تقليداً وتشبهاً بالحزب الشيوعي العراقي الذي كون «حزب التحرر الوطني» ليكون منظمة جماهيرية تدعو إلى التحرر الوطني.

وفي شتاء ١٩٤٥ وجدت طريقي للحزب عن طريق علاقات وثيقة كانت لي مع شيوعي بارز، عضو في اللجنة المركزية. ومنذ ذلك الحين غدوت عضواً في الحزب.

المنظمة التي أنشأناها كانت صغيرة بطبيعة الحال، رغم أن مؤازريها ليسوا قلة. وبقيت المنظمة نشطة بصلاتها وعلاقاتها، ونشرها أفكار ومطبوعات الحزب.

ان المجموعة القليلة ولكن المتماسكة دأبت على نشاط فعال ترك أثره الايجابي على الباقين.

كنا على علاقات جيدة مع من تركناهم في تنظيمات (شورش) وترك ذلك أثره الطيب عليهم، خصوصاً وأن بعضاً من هؤلاء كانت أصولهم الطبقية مثلنا، من مراتب كادحة، أما عليّة القوم فلم يكونوا معنا بالطبع.

تعرفون أي نشاط لامع كان للحزب في تلك الفترة: اضرابات السكك، المظاهرات الحاشدة، الاجتماعات، الفعاليات الجماهيرية الأخرى. منها اجتماعات العصبة وجريدتها ونشاطات الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني والكراريس التثقيفية الهامة التي أصدرها الحزب باسم رسائل التحرر. لم يعد بالامكان اخفاء الحزب عن أحد. ومن كان يريد طرق باب الحزب لم يكن بحاجة الى ادلاء. فقد بات الحزب معروفاً ومرئياً حتى في أقصى الأماكن النائية.

لنلاحظ أن القوى السياسية الأخرى، وقد كانت جنينية ولم تنشأ كقوى مضادة للحزب الشيوعي (عدا عن بعض الملاكات القيادية) سرعان ما تداعت. وبدأ بعضها بأخذ طريقه الى حزبنا. خلال تلك الفترة طرأ تحول على منظمة شورش، وعلى منظمة رزكاري.

في صيف عام ١٩٤٦ عقدت منظمة شورش مؤتمرها واعلنت عن حل نفسها وانضمت بغالبيتها الى الحزب الشيوعي العراقي، وكان على رأسها، الشهيدان جمال الحيدري ونافع يونس.

القليل الذي تبقى من (شورش) وعدد أكبر نسبياً من أعضاء (رزكاري) شكل مع تيارات أخرى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

بعد هذا التاريخ جرى تفريغي بشكل تام للعمل الحزبي، وبعد الوثبة (١٩٤٨) سافرت الى بغداد وعملت بعض الوقت في مطبعة الحزب. وكان

المفروض أن أتفرغ لمجال حزبي آخر، غير أن حملة الاعتقالات التي تصاعدت خريف ١٩٤٨ شملت عدداً كبيراً من الرفاق، وكنت بينهم، فحكم عليّ بالسجن الذي لم اغادره إلا عام ١٩٥٨.

■ **س: متى صدر الحكم عليك؟**

■■ ج: اذا لم تخني الذاكرة، في ٩ شباط ١٩٤٩، أما تاريخ الاعتقال فكان ١٩٤٨/١٠/١٢. بقيت في حينه رهن الاعتقال، فالسجن، الذي لم أتحرر منه الا بعد ثورة تموز بشهر واحد. هذه باختصار شديد الخطوط العامة لتلك الفترة، وهي فترة مثيرة في أحداثها، كما هي مؤثرة بالنسبة الى شاب يتلمس طريقه للفكر الماركسي ـ اللينيني، انها فترة صيرورة الشيوعي. الواقع أنها تنطوي على مسائل طريفة جداً.

■ **س: كيف كان الشيوعي يجد سبيله الى الاطلاع على الفكر الماركسي في تلك الفترة؟**

■■ ج: بالنسبة لي، وقد يجوز لي أن أنوب عن غيري في هذا الشأن، لم أتعرف على الكتب الماركسية إلا بعد أن غدوت شيوعياً. ولم يكن ثمة غير القليل القليل من هذه الكتب. ما زلت أذكر بعضاً منها. بودي الاشارة الى أن ذلك، من باب الأمانة، لم يكن هو ما قادني الى الحزب. لقد كنت أنتمي الى عائلة كادحة، ولعل كلمة كادحة لا تكفي لوصف عائلتي، فقد كانت، بصريح العبارة، معدمة. ان الأفكار التي كانت تنادي بسلطة العمال والفلاحين، ودولة الفقراء، وازالة الظلم واقامة المساواة، وما تحقق في الاتحاد السوفييتي بهذا الشأن كانت نقطة جذب كبرى. يضاف الى ذلك جانب الاضطهاد القومي الذي وجد ما ينير له الطريق بالقول أن الاشتراكية، وانتصار الطبقة العاملة هو الطريق الوحيد لضمان حقوق القوميات. كل هذه العوامل دفعتني الى الحزب.

قلت بادىء الأمر أيضاً أن البطولات التي اجترحتها جيوش الاتحاد السوفييتي وشعوبه، خلقت نوعاً من الاعجاب، والانبهار، بل والرومانتيكية، بهذه النجاحات التي لم تكن لتخطر في البال.

الواقع أن كثيرين لم يسمعوا باسم الاتحاد السوفييتي قبل الحرب. أما بعد

الحرب فقد صار لهذا الاسم وزن كبير ترك أثره عليّ وعلى الآخرين، حتى ان منظمات كردية مثل (هيوا) باتت مبهورة بالنجاحات السوفييتية رغم أنها، وبسبب من نزعات قومية قديمة كانت معجبة، لفترة غير قليلة، بألمانيا النازية وانتصاراتها على الانجليز، وكانت جماعة هيوا ترى أن هزيمة الانجليز هي هزيمة لمن يضطهد الأكراد.

لكن الاعجاب والتقدير انتقل الى الطرف الآخر، الى الاتحاد السوفييتي. وظل الحقد الدفين على الانجليز قوياً. بل لقد وقعت انتفاضات في زمن الحرب في نفس المنطقة ونفس المكان ضد الانجليز والمحسوبين عليهم.

ـ هذه الأجواء دفعت الكثيرين للتقرب من الحزب والدخول فيه والتعرف على فلسفته.

■ **س: أية مهمات توليتها خلال وجودك في بغداد قبل اعتقالك؟**

■■ ج: قدّر الرفاق لدى استدعائي لبغداد أنني لست مثقلاً بمشكلات عائلية، فقد كنت لوحدي مع أمي، وكنت شبه متفرغ لعمل الحزب من الناحية العملية. وقد كنت مسؤولاً لمنظمة أربيل، حتى بدون هذه التسمية. عددنا كان قليلاً، وكان الرفيق كريم أحمد من أبرز الرفاق العاملين في قيادتها بالاضافة الى رفاق آخرين.

على أية حال، وجودي لوحدي مع والدتي سهل الأمر، اذ يبدو أن الحزب كان يريد عائلة من هذه الشاكلة، شخصاً كهذا للمطبعة.

فتوجهت للعمل في مطبعة الحزب الى جانب عملي في جريدة (آزادي)، جريدة الحزب الناطقة بالكردية.

■ **س: يلاحظ، أيها الرفيق، أنكم في الحزب الشيوعي العراقي تجلون الرفيق فهد بشكل ملفت للنظر وتنزلونه منزلة خاصة في تأريخكم وتتحدثون عن أفضاله كما أشرتم، باستمرار، برغم أن الرفيق فهد لم يتيسر له أن يبقى في قيادة الحزب سوى فترة قصيرة.. فكيف تفسرون ذلك؟**

■■ ج: فعلاً، نحن في الحزب الشيوعي العراقي، ننزل الرفيق فهد منزلة خاصة في تأريخنا، حتى دفعت هذه الحقيقة بعض من أرخوا للحزب بوصفه «القائد

الأسطورة». لا نخفي عليكم أننا نحرص على تربية رفاق الحزب بحب هذا المناضل الشيوعي الخالد، والوفاء لذكراه العطرة، ونشعر باعتزاز خاص حين ننسب أنفسنا اليه.

لقد كانت كل حياة الرفيق فهد نموذجاً رائعاً لحياة المناضل الصادق، كما كانت كل نشاطاته وأعماله مصدر الهام حي للشيوعيين. واذا كانت فترة نضاله في قيادة الحزب قصيرة، فانها كانت مضيئة ومثيرة كما يضيء الشهاب في دياجير الظلمات. واذا كنا نتحدث عن سمات النضال البروليتاري، السمات اللينينية في حزبنا، فله يرجع الفضل قبل أي رفيق آخر.

ولتسمح لي مجلة (النهج) أن استطرد هنا قليلاً، لقد وهب الرفيق يوسف سلمان يوسف (فهد) حياته للنضال منذ نعومة أظفاره. وكان أول من نشط لتأسيس الحلقات الشيوعية في العراق عام ١٩٢٧. كما كان أول من جاهر باعتناقه الفكر الماركسي ـ اللينيني والدفاع عن الشيوعية وتحدى محاكم الحكم الرجعي. وصحيح أنه لم يقد الحزب الا لسبع سنوات (مطلع ١٩٤١ حتى نهاية ١٩٤٧ اما السنتين الأخريين فكان حبيس السجن بعيداً عن ميدان النضال الفعلي)، الا أن هذه السنوات السبع بالذات، كانت غنية الى أقصى الحدود، وشهدت ارساء قاعدة الحزب الجماهيري على الأسس اللينينية وتصدره نضالات الشعب.

لقد عمل الرفيق فهد، بما عرف عنه من مثابرة وجدية وصرامة على أن يبني الحزب في غمرة النضال ضد زمر الانتهازية، وأن يصّلبه ويشبعه بالتقاليد الثورية ويشيع فيه الضبط البروليتاري، وأن يبعد عنه تقاليد النضال الموسمي والعفوي التي كانت تبرز في الحركة الوطنية العراقية، وأن يغرس فيه حب الأممية البروليتارية، وحب الجماهير وتقاليدها الثورية المجيدة، وأن ينمي لدى أعضائه احترام كل ما هو تقدمي، رائع، في التقاليد القومية، ويعينهم على تملك النظرية الثورية وحسن تطبيق القوانين العامة للاشتراكية العلمية في الظروف الخاصة للعراق، ويخرج بالحزب من اطار العمل السياسي الضيق الى الاطار الجماهيري الواسع، ويدرب كادر الحزب على قيادة المعارك الجماهيرية، وخاض لتثبيت كل هذه الخصال الثورية نضالاً دؤوباً ضد صنوف الانتهازية وتقاليد الهواية في العمل الحزبي وفي ظل ظروف من القمع البوليسي المتواصل. لقد سلّم الرفيق الحزب وهو حزب

جماهيري، متراص الصفوف، يتصدر الحركة الوطنية في معاركها لتحرير البلاد، ويتقدم صفوف الجماهير الكادحة دفاعاً عن حقوقها.

وكان آخر ما يمكن أن يقدمه للحزب والشعب أن ودع الحياة بصورة ملهمة للتضحية والنضال الثوري الرائع، وهو يطلق هتافه المدوي الذي لا يزال يرن في سماء العراق يتحدى الجلادين في كل العهود، من على منصة المشنقة: «الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من المشانق» وبذلك جعل من حياته ومن استشهاده مثالاً للتحدي الثوري والاخلاص للمثل الشيوعية، وصار بالنسبة الى الشيوعيين العراقيين المقياس النضالي الذي يقيسون أنفسهم به.

■ **س: مرت بالحزب الشيوعي العراقي فترات صعبة كانت السجون والمعتقلات أثناءها تعج بالمناضلين، فكيف كان الحزب يتعايش مع مثل هذه الظروف، وماذا كان يفعل لتذليل هذه الصعوبات، وكيف طور التقاليد النضالية في السجون، وما هي تجربتكم الشخصية في اطار التجربة العامة؟**

■■ ج: دعني، أولاً، أوضح حقيقة معينة، ربما تكون غير واضحة لدى الكثيرين خارج العراق، وهي أن الحزب الشيوعي العراقي قد تعرض في جميع العهود، ودون استثناء، منذ عام ١٩٣٧ والى الآن، الى درجات متفاوتة من التضييق والملاحقة البوليسية، حتى في تلك الأيام التي كان يملك فيها مقرات وصحف علنية ويشترك ممثلون عنه في الحكم. لقد اعتاد مناضلو الحزب وأصدقاؤه هذا اللون من الملاحقة البوليسية، وأعدوا أنفسهم لها. كما كيّف الحزب وتنظيماته عمله لمثل هذه الظروف وجمع بين العمل العلني والسري، وبالنسبة للشعب عمقت لديه الاحساس بضرورة الديمقراطية ونمت لديه تقاليد احترام واحتضان المناضلين وتذليل الصعاب أمامهم ما أمكن.

ولكن في فترات معينة كان يشتد هذا الارهاب ليصل حد الهجوم الضاري والحملات الوحشية المنظمة الواسعة كما حدث في عام ١٩٤٩ و١٩٥٢ و١٩٥٤-١٩٥٦ وكما حدث في عام ١٩٦٣ بعد انقلاب شباط وكما يجري منذ ١٩٧٩ والى الآن. فكانت تنصب المشانق، ويدفع بالالوف الى أقبية دوائر الأمن وزنزانات التعذيب، والى السجون ومنها الصحراوية النائية. وقد تفيض بهم

السجون المقامة فتحوّل المعسكرات وحتى المدارس والنوادي وغيرها، الى معتقلات يحشر فيها المعتقلون بالألوف، كما تحول المدن النائية الى مناف خاصة. ومع أن حملات كهذه كانت تمتد لتشمل عناصر من الأحزاب الوطنية الأخرى، لكن النصيب الأوفى من هذه الحملات البربرية ينصب على الحزب الشيوعي والجماهير المحيطة به. وقد اعدم أو استشهد من قادة الحزب وأعضائه تحت أعواد المشانق أو تحت التعذيب أو دفنوا أحياء أو رموا بالرصاص الكثيرون، وأمضى الألوف منهم أعواماً طويلة من زهرة شبابهم في السجون. وقد توارثت الأجيال هذا الارهاب... وبات من المألوف أن يرث الابن الملاحقة والتشرد والسجن عن أبيه المناضل الذي استشهد أو أمضى قبله ردحاً طويلاً في السجون والمنافي، حتى ألفت عوائل المناضلين الوضع، وصارت تعرف ما يتعيّن أن تفعله أو تعده لحالات كهذه، وبات الحديث عن السجون والحياة فيها من مألوف الكلام.

وقد اتقن الحزب ومناضلوه، من جانبهم، مواجهة الوضع: فقد تعلم المناضلون كيف ينظمون حياتهم في السجون والمعتقلات، ويقيمون الصلات مع الحزب أو فيما بينهم وابتكروا لذلك وسائل شتى، ومن خلال معايشة الظروف الصعبة في السجون والمعتقلات، طور الشيوعيون تقاليد خاصة بهم جعلت من سجنهم ماعرف، عن حق، بمدرسة السجون. وكانت نواة هذه التقاليد قد أرسيت على يد الرفيق فهد حين كان سجيناً في سجن الكوت. (١٩٤٧-١٩٤٩). وكانت هذه التقاليد تستهدف تسهيل حياة الرفيق في السجن والحفاظ على صحته وسلامته، وغرس روح التعاون والجماعية والمحبة الرفاقية لديه وتصليب الرفاق وتعويدهم على الضبط ومجابهة الظروف الصعبة والدقيقة، واستغلال وجودهم للنهوض بثقافتهم الثورية ووعيهم ومعارفهم عامة، وشدهم الى المعركة التي يخوضها الشعب والحزب خارج أسوار السجون والمساهمة في هذه المعارك، تبعاً لأوضاعهم، سواء في شكل اضرابات عن الطعام، أو نداءات أو مذكرات سياسية يوجهونها الى الحكومات والهيئات الدولية أو للرأي العام، وتمكينهم من الاسهام في مناقشة سياسة الحزب ورسمها بحسب ما تسمح به الظروف. وتشجيع بعضهم على وضع المؤلفات أو ترجمة الأدب الثوري. وكان كل هذا يتم في ظروف من

الاضطهاد المتواصل كانوا يتعرضون له حتى وهم في السجن.

وبرغم كل ما كان يبذله الجلادون من جهد لحرمان المناضلين الشيوعيين من الوسائل المادية التي تعينهم لتحقيق برامجهم هذه، فقد كان السجناء الشيوعيون يوفقون الى ابتكار الوسائل الضرورية لتأمينها، وكان اخلاصهم لقضية شعبهم وبطولتهم وتضحياتهم وسلوكهم في السجون يثير الاعجاب حتى لدى الحراس الذين يجندون في العادة من بين الفقراء، ويساعدهم في ايجاد لغة للتفاهم مع هؤلاء الحراس، والافادة منهم وكان هذا يعين بعض هؤلاء الحراس في وعي الأهداف التي يناضل الشيوعيون من أجلها، وقد انضم العديدون منهم الى صفوف النضال ذاته.

وفي مجرى النضال تحولت قضية الدفاع عن السجناء السياسيين الى واحدة من قضايا النضال من أجل الديمقراطية في البلاد، واتخذ الحزب منها عاملاً لتحريك الجماهير وتعبئتها الى النضال الثوري. وبرغم فداحة ما لحق بالشعب والحزب جراء هذه الملاحقات البوليسية، الا أن الأمر الجوهري هنا، هو أن صمود الشيوعيين تجاه هذا اللون من الاضطهاد أضعف من قابليته كسلاح على اخافة الجماهير وحملها على التسليم بما يريد الحكام والرجعيون والدكتاتوريون، كما يلاحظ الآن.

■ **س: كيف تفسرون أن حملات متتالية من البطش والارهاب الفظ قد شنت على الحزب الشيوعي العراقي، وفي كل مرة يسارع الحكام الى الاعلان أن الحزب الشيوعي قد انتهى.. ومع ذلك يعاود الحزب نشاطه السياسي من جديد بقوة وحيوية ملحوظة؟**

■■ ج: لقد قيل، عن حق، لايمكن القضاء على حزب جماهيري الا بالقضاء على الجماهير التي تسانده، وهذا محال. في هذه الحقيقة البسيطة، كما ترون، يكمن السر. وهي على بساطتها يعجز الحكام المعادون للشعب عن ادراكها، لأنهم لا يؤمنون بالجماهير وبحقوقها، ويحصرون أنفسهم دائماً في ظواهر الأمور.

لقد جاهد الحزب الشيوعي العراقي، منذ زمن بعيد، الى أن يكون حزباً جماهيرياً، وأن يمد تنظيماته ونفوذه بين الجماهير، وان يمكّن الجماهير من فهم شعاراته وكونها تعبر عن مصالحها هي، والتمسك بها بقوة. وفيما كانت أحزاب

البرجوازية الوطنية تؤمن بنضال (الصالونات) والمقاهي، وتتوسل بأساليب الضغط الفوقية لتحقيق شعاراتها، كان حزبنا الشيوعي يتجه الى الجماهير، الى تحشدات العمال الأساسية، والى الجماهير الفلاحية، بشعاراته، ويسعى الى أن يجعلها واضحة ومفهومة لديها، ويحفزها على الاقتناع بها، ويعمل على تعبئتها وتنظيمها. ولأن هذه الشعارات كانت تعكس مصالحها، ويُراعى في صياغتها الواقع الحي الذي تعيشه هذه الجماهير، كانت تسارع هي الى الالتفاف حولها والتمسك بها.

من أفضال الرفيق فهد على حزبنا، وهي كثيرة، انه كان يشدد على تمتين صلاتنا بالجماهير، وكان يؤكد أن شعارات الحزب «لايمكن أن تتحقق بدون تنظيمات ملائمة شعبية قوية». وكان يوصي عضو الحزب بقوله: «كن على استعداد دائم لنفع من هم حواليك. قو صلاتك بالجمهور عن طريق ارشاده والدفاع عن مصالحه والسير الى جانبه في نضاله واعرف حق المعرفة أن الشعب أمنا ومصدر قوتنا، واذا ما تخلى الشعب عنا أصبحنا عاجزين، وسهل على العدو صرعنا».

كان الشيوعيون العراقيون مخلصين، على الدوام، في التعامل مع الجماهير، يؤمنون بقدرتها على تحرير نفسها وفرض أهدافها، ويبادلونها حباً بحب، ولم يبخلوا عليها بتضحية. منها يستمدون الحكمة لم يتعالوا عليها. واذا كانوا يسعون، دائماً، الى رفع وعيها، فانهم كانوا ولا يزالون يرون فيها خير معلم. وهم يشعرون باعتزاز خاص كلما أشاروا الى هذه الحقيقة. وفي حزبنا يرددون الكلمة المأثورة لشهيد الحزب حسين محمد الشبيبي (صارم)، عضو المكتب السياسي، حين هتف من على منصة الاعدام التي نصبوها لاعدامه في (باب المعظم) في بغداد، في ١٤ شباط ١٩٤٩: «لي الشرف أن أشنق في نفس الساحة التي كانت تنطلق منها مظاهرات الجماهير ضد الاستعمار وأذنابه».

لذلك لم تشعر هذه الجماهير يوماً، أن الشيوعيين بعيدون عنها. وكانت ترى أنهم في مقدمة من يُضطهد حين يتنكر الحكام لحقوقها، لأنهم أول من يتبرع للدفاع عن هذه الحقوق ويصر عليها. لذلك كانت من جانبها، تمدهم في المحن، بخيرة شبابها تعويضاً عن الذين هلكوا أو تساقطوا في المعارك، وبذا كانت تجدد شباب الحزب وحيويته.

الحقيقة الثانية، تكمن في استمرار وجود نواة صلبة وكبيرة من الكادر

الحزبي، الذي يؤمن ايماناً لا يتزعزع بالمثل الشيوعية، وكانت هذه النواة على استعداد دائم للبذل والتضحية، وحتى بالحياة اذا اقتضى الأمر، للابقاء على راية الشيوعية عالية خفاقة في ربوع العراق. لقد تعرضت هذه النواة الصلبة الى سهام الحكام في مختلف العهود، واستشهد منها أو سجن أو شرد الكثيرون، كما عجز العديدون منها عن مواصلة العمل لسبب أو لآخر. لكن سعة هذه النواة، ورعاية الحزب لها، واغناء ثقافتها الثورية وتصليبها في معارك النضال، ومدها باستمرار بالعناصر الشابة الحية، امكن للحزب أن يحتفظ بها قوية في كل العهود، فكانت العمود القوي الذي ظل يرفع خيمة الحزب.

■ **س: في ظروف الانكسارات الطارئة، المؤقتة، تتراكم السلبيات، أو هكذا تبدو، وتخور العزائم لدى من لا تتوفر فيهم قوة التصدي. فيم تتجسد أبرز هذه السلبيات، استناداً الى التجربة النضالية للشيوعيين العراقيين، وكيف يسعى العدو الطبقي لاستثمارها وتحويلها الى ارادة معرقلة لنضال الحزب؟**

■■ ج: شكراً لهذا السؤال، لأنكم أتحتم لي فرصة الحديث عن وجه آخر للنضال الذي يخوضه الشيوعيون العراقيون. ان التجارب العديدة ـ العنيفة والمعقدة ـ التي مر بها حزبنا علمتنا أن لا ننظر فقط الى الجانب المضيء فنستمد منه الثقة والعزم، وانما ننظر أيضاً الى الجانب المعاكس من التجربة لنستخلص منه الخبرة والدرس.

اسمحوا لي قبل أن أجيب على سؤالكم أن أنبه الى نقطتين جوهريتين تتعلقان بالمحيط الاجتماعي الذي يناضل حزبنا وسطه: الأولى، هي غَلَبة الوسط البرجوازي الصغير في المجتمع، هذه الغَلَبة التي ظلت مستمرة حتى مع التغيرات الكبيرة في بنية المجتمع التي حصلت بحكم تنامي الاستثمار الرأسمالي بوتائر متسارعة، مع ما يتصف به فكر البرجوازية الصغيرة من ضيق في الأفق وتشبث فردي ووصولية وتكيّف لا مبدأي من جانب، وقلق ونفاذ صبر ومعاداة للضبط من جانب آخر. الثانية: أن العراق من بين البلدان التي لم تشهد حياة سياسية مستقرة، ولم تتطور فيها تقاليد ديمقراطية تسمح بفرز الاتجاهات السياسية. ان الافتقار الى الحياة الحزبية العلنية المستقرة، كثيراً ما كان يدفع الى أوساطنا عناصر ساخطة على الأوضاع، لكنها غير مؤهلة لأن تواصل النضال في صفوف حزب بروليتاري

صارم الضبط يواجه باستمرار اضطهادات وأوضاع معقدة.

غير خاف عليكم أن صفات سلبية كالتي أشرت اليها لا تكشف عن نفسها كلية في الظروف التي يسير فيها الصراع الطبقي والسياسي سيراً هادئاً، أو حين تحقق الحركة الثورية المكاسب والانتصارات. غير أنها في ظروف الشدائد تكشف عن وجهها الكالح. طبيعي، أنه ليس كل الذين يلتحقون بصفوفنا من بين الذين تحدروا من منبع برجوازي صغير، قد أظهروا عدم القدرة على مواصلة النضال، وخارت عزائمهم. ان الوفاً من المناضلين الشيوعيين الذين قدموا الى حزبنا من أصل فلاحي أو حرفي أو من بين المثقفين، قد تشربوا بالخصال البروليتارية، وصهروا أنفسهم في بوتقة النضال الحزبي البروليتاري، وتحولوا الى شيوعيين جيدين ومناضلين ثابتين، كانوا ولا زالوا موضع اعتزاز الحزب والحركة، لكن الحديث، كما فهمت، يجري عن غير هؤلاء.

ان جو الانكسارات، حتى وان كانت طارئة، يراكم السلبيات، كما قلتم بحق. وإذا كانت الانكسارات كبيرة، وساعدت عوامل مختلفة على اطالتها، تولد الأزمات. ان وضعاً كهذا يولد على المستوى الفردي والاجتماعي، ردود فعل مختلفة. فبعض المناضلين يكشف في أجواء كهذه، عن معدنه الصلب، عن قابليات الابداع والتحدي. ومن مألوف الممارسات الثورية في حزبنا، ان خيرة الكوادر والقادة يظهرون مواهبهم في أيام الشدة هذه، بينما يصبح آخرون فريسة اليأس والاحباط. ان هؤلاء، بدلاً من أن يسعوا الى تحليل الوضع الجديد ويحددوا الاتجاه التأريخي فيه ومكانهم في صفوف الحزب، ويتغلبوا على ما في دواخلهم من شعور باليأس، ويدركوا العوامل الموضوعية والذاتية التي تدفع الحزب الى أن ينظر الى الآفاق بتفاؤل مبرر فيسهموا بنضالهم الصبور في نضال الحزب العام لتقريب هذه الآفاق، تخور عزائمهم، ويفقدون القدرة على التصدي والعزم على تجاوز أزمتهم. في هذا المفترق تتباين المواقف. بعضهم يدرك أن لا قبل له بتحمل معارك النضال بعد أن اشتدت، ولذلك يؤثر الانزواء والصمت، ومع ذلك فهو يظل يضمر الى الحزب الذي ناضل بين صفوفه الود والتقدير. وقد يغبط رفاقه الشجعان على شجاعتهم وصبرهم على تحمل المكاره. لقد نظر حزبنا دائماً الى هذا الصنف من مناضليه السابقين بالعطف، جرياً على القول المأثور «رحم الله

امرءاً عرف حدّه فوقف عنده». لكن آخرين لا يقفون مثل هذا الموقف. فهم يبحثون عن ملاذٍ لهم في المزاودة اللفظية، والثرثرة بالعبارات «الثورية»، وبدلاً من مراعاة الضبط الحزبي الذي تزداد أهميته كثيراً في أوقات الشدة يجدون لذة خاصة في الانحلال والتشفّي والتسيّب، وبدلاً من أن يعينوا الحزب على رد الضربات التي تكال له من جانب العدو، وفضح الدسائس التي يحيكها ضده، يجعلون من أنفسهم أدوات لتسهيل هذه الهجمات ومعابر لنقل الشائعات المغرضة والدسائس ضد الحزب، وفيما يتطلب الوضع بذل أقصى الطاقات لتنشيط العمل الحزبي، فانهم يعملون على وضع العصي في دولاب النضال الحزبي، وباسم الديمقراطية يجري العمل لعرقلة النشاط وتوجيه السهام نحو التنظيم «الذي يعطي النظرية الثورية والخطة الأساسية قوتهما ومعناهما في نضال الحزب ضمن الظروف المعينة»، كما يقول الرفيق فهد.

ان نشاطاً مغرضاً كهذا لا يمكن أن يصب الا في تيار المساعي التي تبذلها القوى الطبقية التي تعادي الحزب وتسعى جاهدة لاضعافه وعرقلة نضاله. ويمكننا أن نسوق الأمثلة الكثيرة على المنافع التي حققها العدو من استغلال عناصر كهذه سواءاً على الأصعدة السياسية أو التنظيمية أو الفكرية.

ان مثل هذه العناصر البائسة، التي تسعى لاخفاء جبنها، بالمزاودة واللفظ الثوري لا تريد أن تتعظ من تجارب حزبنا الغنية أو من تجارب الأحزاب الشيوعية الأخرى في مواجهة الانكسارات والردات والتغلب على مصاعبها واجتيازها.

دعوني أخبركم أيها الرفاق بما يسركم في هذا الشأن. ان حزبنا واجه من سعة الارهاب وفظاظته طوال السنوات الماضية، ولا يزال، ما يذكرنا بالارهاب الذي صبته الهتلرية والفاشية في المانيا وايطاليا. لكننا صمدنا، أيها الرفاق، بكل قوة وثبات. واليوم تنبثق تنظيمات الحزب في المدن والأرياف بثقة، وتعود من جديد لتصبح موئل الرجاء لانقاذ البلاد من كابوس الدكتاتورية الفاشية.

■ **س: هل ترون في الشرعية الحزبية ما يفيد هنا في تحديد موقف المناضل الشيوعي من ظواهر سلبية كهذه؟**

■■ ج: في تقديرنا أن الموقف الشيوعي الذي يتعين على الرفيق المخلص أن يتخذه إزاء ظاهرة كهذه لا يتصف بالتعقيد. ان التجربة الغنية والطويلة للحركة

الشيوعية في بلادنا، وفي البلدان الأخرى، أكدت بوضوح لا يقبل التأويل صحة المباديء اللينينية في العمل الحزبي، وفي رأس هذه المباديء أن يضمن الحزب بين صفوفه وحدة الارادة والعمل.

ان الشيوعيين المخلصين يسعون، كما قلت، في أيام الصعاب لمواجهة المصاعب بحزم، ولا يدعون ظروف الانكسارات الطارئة توهن من عزائمهم وتدفع بهم الى اليأس والاحباط، وانما يتلمسون دربهم الثوري برغم التعقيدات للخروج من هذا الوضع يحدوهم الشعور العالي بالمسؤولية ازاء حزبهم وطبقتهم وشعبهم، ازاء الأهداف النبيلة التي نذروا أنفسهم لها، ودفعتهم الى الاتحاد بملء حريتهم، وبكامل وعيهم، للنضال من أجل تحقيقها.

ان الأحزاب الشيوعية، ومنها حزبنا الشيوعي العراقي، منظمات طوعية، بنيت وفق مباديء علمية وثورية برهنت الحياة على صحتها وجدواها. وهي من دون هذه الأسس اللينينية لاتعود سلاحاً ماضياً تشهره الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها الثورية. والأطر الشرعية التي صيغت على أساسها تنظيمات الحزب وتحددت بموجبها نشاطاتها السياسية وعلاقاتها ببعضها قد وضعت وفق الظروف الخاصة والملموسة بكل قطر على أساس هذه المباديء العلمية والثورية من أجل أن توفر روح المبادرة الثورية والحيوية في النضال كما تضمن للحزب القدرة على مجابهة ضغوط الاعداء الطبقيين. من هذا ترى أن الشيوعي الجيد تتوفر له، الى جانب النظرية الثورية وخبرة الحركة الشيوعية، قواعد من الشرعية الحزبية حددها نظام داخلي ملزم توجهه وترشده الى السبيل الذي يعينه على تجاوز الصعوبات بما يساعد تعزيز مواقع الحزب ورفع هيبته وقدرته في النضال، بدلاً من الانسياق وراء الطروحات المعادية التي يبثها العدو الطبقي ومن يتحدث بلسانه عن وعي أو دون وعي. ويوسع المناضلين أن يعودوا الى كراس الرفيق فهد (حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية) ليتعرفوا على نماذج من هذا اللون.

على هذا النحو، لا يغدو من واجب الشيوعي الحق أن يطلق فقط مبادرته هو الى العمل المثمر، بل وأن يعمل للتصدي بكل قوة ووعي للظواهر والتسلكات السلبية استناداً الى ما تقرره قواعد العمل الحزبي التي نص عليها النظام الداخلي.

ان العيب ليس في التمسك بالشرعية الحزبية واليقظة تجاه مايسيء الى الحزب

وفكره، وانما في التراخي بالالتزام بهذه الشرعية والكف عن الحرص عليها.

■ **س: تشن حملة إعلامية واسعة في داخل العراق وخارجه لتشويه مواقف الحزب والنيل من هيبته وترد في ثنايا هذا النشاط الاعلامي وقائع وأسماء وأقوال... الخ. فكيف تقفون من هذه الحملة؟**

■■ ج: بعد أن خابت آمال النظام الدكتاتوري في «القضاء» على حزبنا بأساليب الارهاب الفاشي المعروفة عن جلادي النظام، نشط، على نحو محموم، في شن حرب أيديولوجية واسعة عليه، مجنداً لها قدرات مادية واعلامية هائلة داخل البلاد وخارجها، ومستخدماً خونة الحزب والاعداء الطبقيين والصحافة المأجورة وعملاء المخابرات الامبريالية، وضاماً الى هذه الجوقة المرتدين والمتخاذلين، ومحاولاً استثمار حالات اليأس التي أصابت بعضاً ممن أعياهم النضال.

لقد شخص حزبنا، على نحو واضح، الاسباب الرئيسية لهذه الحملة مشيراً الى أن تأثيرات ونتائج المعارك الضارية التي تدور رحاها بين جماهير شعبنا والنظام الدكتاتوري وحلفائه تتعدى آثارها العراق وحده، الأمر الذي يفسر لنا سعة الحلف المعادي للحزب.

إن العطف والتضامن الواسعين اللذين حظي ويحظى بهما حزبنا لدى فصائل حركة التحرر الوطني العربية والحركة الشيوعية في البلدان العربية والحركة الشيوعية العالمية، والمكانة البارزة التي يحتلها حزبنا، والدور الهام الذي يقوم به في الحركة الثورية في بلادنا، إن هذا لابد أن يستفز حكام العراق وحلفاءهم، ولابد أن يشكل سبباً آخر من أسباب الهجوم على حزبنا.

وعلى الرغم من المجازر الوحشية التي تعرض لها الحزب على يد الدكتاتورية الفاشية فقد استطاع أن يضمد جراحه، ويعيد، خلال فترة قصيرة، بناء منظماته، ويحتل مواقعه النضالية بجدارة في وجه الدكتاتورية الفاشية.

وكان عقد الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة حزبنا المركزية في أواخر حزيران ـ أوائل تموز ١٩٨٤ على أرض الوطن والبيان السياسي الصادر عنه والوثائق التي أنجزها والقرارات التنظيمية الهامة التي اتخذها، كان هذا صفعة شديدة للنظام وحلفائه وأعوانه في الداخل والخارج، ولكل أولئك الذين انخرطوا في «قافلة السعار» المتعدد الاشكال والدوافع. وانطلاقاً من خطورة هذا الاجتماع وأهميته

النوعية يمكن أن نفسر تصاعد الحملة في الفترة الاخيرة. فالقائمون على الحملة الهستيرية والمنخرطون فيها يستطيعون أن يقدروا «خطورة» هذا الاجتماع، والافاق التي فتحها وسيفتحها لاحقاً أمام مسيرة حزبنا النضالية، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة السلطة وموقفه منها، ودور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والموضوعات العقدية الاخرى التي تواجه نضال حزبنا وشعبنا.

ويعمد أعداء الحزب والمخربون الى صيغ شتى مثل إصدار النشرات الداخلية المزورة باسم اللجنة المركزية والمكتب السياسي، والصحف والتنظيمات المأجورة التي تنتحل اسم «الحزب الشيوعي» وصفات «الماركسية اللينينية»، وتصنيف الحزب «قومياً» واختلاق مواقف متعارضة تبعاً لذلك سعياً لضرب وحدة الحزب من جانب، ووحدة الكفاح الوطني من جانب آخر.

ومن بين عناصر التخريب الاخرى تركيز النار وفبركة وترويج الافتراءات على عدد من قادة الحزب وكوادره ومحاولة تشويه مواقفهم وتاريخهم النضالي سعياً لاضعاف ثقة قاعدة الحزب بقيادته وزعماً بوجود «هوة سحيقة» بينهما.

ولا نريد هنا أن نعيد القول بأن هذه الحملة ليست الاولى من نوعها ولن تكون الاخيرة، مع أنها أشرس الحملات حتى الآن، فقد أثبتت التجربة انه كلما اشتد ساعد الحزب وتعززت مكانته وكانت مواقفه وبرامجه أكثر صواباً وواقعية، اشتدت وتصاعدت الحملات المسعورة المشبوهة ضده.

ويبودي أن أعيد هنا ما شخصه اجتماع لجنة حزبنا المركزية في أواخر حزيران ـ أوائل تموز ١٩٨٤ بخصوص اتجاهات حملة العداء لحزبنا والتي من أبرزها:

ـ إشاعة اليأس وعدم الثقة بالحزب الشيوعي العراقي وبقدرته على تحقيق أهداف الشعب العراقي ونفي دوره في قيادة نضالاته منذ تأسيسه.

ـ السعي الى خلق فجوة بين القاعدة والقيادة وتصديع وحدة الحزب.

ـ التحريض لبث الفرقة بين القوى الوطنية وتخريب تحالفاتها في جبهة وطنية موحدة.

ـ خلق التعارض والحساسية في حزبنا تجاه الاحزاب الشقيقة بشأن سياسة

حزبنا والتضامن الأممي معه.

ـ نفي نضالات الحزب والتعتيم على عمليات الانصار البطولية.

وبكلمات موجزة نقول: إن نتائج هذه الحملة المشبوهة لن تكون أفضل من سابقاتها التي وجدت مكانها في مزبلة التاريخ!

■ **س: ما هي الدروس التي تستخلصونها من انتكاسة الحركة الثورية في العراق في انقلاب شباط ١٩٦٣؟**

■■ ج: تجربة مسيرة النضال الثوري في بلادنا تشكل سفراً مجيداً من تاريخ الشعب العراقي. وليس مبالغة القول بأن فترة ربع القرن الاخير أو ما يزيد، أي الفترة منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى الآن تعتبر من أعقد وأخصب الفترات في بلادنا، وأكثرها غنى بالاحداث والدروس، علمت حزبنا وشعبنا الكثير وأظهرت المعدن الصلب الذي بني منه الحزب ويكفيه فخراً أن يكون حزب الكوكبة اللامعة من الشهداء وفي مقدمتهم سلام عادل وجمال الحيدري والعبلي والآخرون...

ولعلنا نستطيع ـ اذا شئنا الايجاز الشديد ـ أن نلخص أبرز تلك الدروس بالقول ان فترة ما بعد ثورة ١٤ تموز وحتى الآن برهنت على مدى عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها، وان هذه المهمة لا يمكن انجازها إلا في ظل قيادة الطبقة العاملة ومن خلال الدور الطليعي لحزبها الشيوعي. اعتقد ان هذا هو أثمن درس استخلصناه.

وأثبتت تلك التجربة، بما لا يدع مجالاً للشك، ان تلك الفئات من البرجوازية الصغيرة التي تضع نفسها موضع التحدي والتصدي لحركة الطبقة العاملة الثورية ممثلة بالحزب الشيوعي يسوقها منطق التاريخ الى أحضان أعداء الشيوعية والديمقراطية من امبريالية عالمية ورجعية محلية.

لقد كشفت التجربة، على نحو ساطع، عن مدى خوف البرجوازية وسلطتها من الحركة الجماهيرية، وخصوصاً تلك الحركة التي يقودها ويقف في طليعتها الحزب البروليتاري، فهذا الخوف، كما هو معروف، أحد أسباب انتكاسة ثورة ١٤ تموز، وهو أيضاً أحد أسباب إيغال الحكومات الرجعية والدكتاتورية المتعاقبة في بلادنا في محاربة الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية. ومن هنا يمكن القول بثقة إن أية قوة لا تعتمد على الجماهير، وهي صانعة التاريخ والثورة، وعلى نشاطها

الثوري لا يمكن أن تقود الثورة الى الظفر.

وقد علمت التجربة النضالية الغنية للحركة الثورية في بلادنا بعض الأوساط والفئات من البرجوازية الصغيرة أنه لا طريق آخر في العراق لمسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية غير طريق التحالف مع الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي. فمثل هذا التحالف المستند الى مبادىء العلم والواقع والى برنامج كفاح ثوري هو القادر على تحقيق الانتصارات، أما الظروف التي تشهد تمزق صف الحركة الوطنية واشتداد الصراع فيما بينها فتشهد الانتكاسات والهزائم. وهذا الدرس ماثل اليوم أمام الحركة الوطنية في بلادنا أكثر من أي وقت مضى.

ويمكن القول ان موضوعة التحالفات الطبقية والسياسية كانت ومازالت من أخطر الموضوعات التي تواجه نضال حزبنا، وانها أغنت ـ من خلال النجاحات التي حققناها والاخفاقات التي واجهناها ـ تجربة حزبنا ومكنته من فهم أعمق للتحالفات وشروطها، فهم يستند الى ضرورة الالتزام الدقيق بالفكر اللينيني في هذه المسألة الخطيرة.

لقد علمتنا تجربة حزبنا الكثير من الدروس، ولعل من بين أهمها أيضاً ضرورة صيانة وحدة حزبنا والحفاظ على استقلاله الطبقي، واستعداده المطلق، في مختلف الظروف والاحوال، لخوض النضال دونما تردد، وأهمية الربط بين الاستراتيج والتكتيك، وتنوع أساليب الكفاح وفق الظروف الملموسة، والمرونة في الانتقال من العمل العلني أو شبه العلني الى العمل السري أو العكس، كما علمتنا ضرورة الالتحام بالجماهير وإرهاف السمع الى صوتها العادل.

ان على الشيوعيين أن يدرسوا بإمعان وبروح علمية وطبقية خبرتهم الماضية ويوظفوها لنضالهم الراهن واللاحق.

ثانياً: الحرب والوضع الثوري

■ س: نبدأ بالقضية الأكبر: الحرب. أية آفاق للحرب العراقية ـ الايرانية، الى أين تسير وجهة الأحداث؟

■■ ج: لن نأتي بجديد اذا قلنا أن حزبنا تنبأ بوقت مبكر، بالطابع المديد والمدمر لهذه الحرب الوحشية وطبيعتها العدوانية الرجعية. ولا تتوفر حتى الآن معطيات يركن اليها في الحكم على نهاية قريبة لها.

وقد دخلت هذه الحرب طريقاً مسدوداً لا يمنح أياً من الطرفين المتنازعين القدرة على حسمها لصالحه. يضاف الى ذلك، أن تعاظم النقمة على النهج الارهابي المعادي لمصالح الشعب، وخاصة في العراق، من جانب الجماهير الشعبية والمحاربين في القوات المسلحة، يضع الحكم في مأزق الرعب من عودة الجيش الى الحياة السياسية السلمية، ومن عواقب الحساب على النتائج والكوارث التي آلت اليها هذه المغامرة الدامية.

اننا ندعم، من منطلق المسؤولية تجاه شعبنا الذي ذاق الأهوال من هذه الحرب وتجاه حركة التحرر الوطني العربية وقضية السلم في المنطقة والعالم، أية مساع أو خطوات تساعد على انهاء القتال، أو تخدم التقدم نحو تسوية سلمية. ورغم أننا لا نستبعد احتمالات تجدد المعارك على نطاق واسع، وفي أية لحظة،

الا أن متابعاتنا لتطورات الحرب وتوازنات القوى، تتيح لنا الاستنتاج بأن حالة من مرابطة الجيوش على الحدود الحالية للبلدين، لفترة من الزمن، هي أمر محتمل، وقد تقترن باشتباكات حدودية مستمرة.

■ س: أليس ثمة أفق بمصالحة أو حل من نوع ما؟

■■ ج: مادام أحد النظامين قائماً أو مصراً على شروطه التي يصعب عليه التنازل عنها، فان ما يمكن تصوره في هذه الحالة هو أن تتخذ حالة الحرب صورة نزاع سياسي مرهق قد يطول أو يقصر. وهذا الاحتمال مستمد من طبيعة ومواقف النظامين العاجزين عن تحقيق تسوية سلمية ديمقراطية عادلة. هذا بالاضافة الى أن معالجة الجراح العميقة التي ولدتها الحرب، وآثارها المدمرة، وتصفية رواسب الخصومة الدامية والمديدة التي تراكمت على مر السنين التي استغرقتها الحرب، هي مهمات لا تستطيع الدكتاتورية الحاكمة في بغداد ولا النظام الرجعي في ايران حلها أو تجاوزها بسهولة.

ان انهاء الحرب بصورة نهائية وشاملة، وتصفية إرثها المشؤوم ومسبباتها، في اطار تسوية سلمية ديمقراطية عادلة، لايمكن أن تنهض به الا حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية تستند الى تحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية، وتستلهم ارادة الشعب في السلام الديمقراطي وحقه في الحرية والسيادة وحسن الجوار.

ان السلام الديمقراطي الذي يدعو اليه حزبنا سوية مع حلفائه في الجبهة الوطنية الديمقراطية هو الذي يستند الى:

- تحريم ضم أراضي أي من البلدين الى البلد الآخر.
- احترام الحدود الدولية للبلدين عند اندلاع الحرب.
- احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين على أراضيهما.
- الاقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي - الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع ارادته الحرة.

■ س: ثمة فكرة ترى أن وقف الحرب قبل اسقاط الدكتاتورية يعني انقاذ هذه الأخيرة؟

■■ ج: ان نضالنا من أجل انهاء الحرب واسقاط الدكتاتورية متلازمان في تيار ثوري واحد، ولكنهما غير مشروطين ببعضهما. فنحن سنواصل ونعزز نضالنا من

أجل اسقاط الدكتاتورية حتى في حالة انتهاء الحرب. كما سنواصل ونعزز نضالنا من أجل انهاء الحرب التي يمكن أن تتيح لشعبنا وقواه الوطنية امكانيات أفضل للاطاحة بالدكتاتورية. ويعتقد حزبنا أن **ايقاف القتال وانهاء الحرب لا يعزز من قدرات الدكتاتورية أو يمنحها فرصة أفضل للبقاء في الحكم**، بل سيضعها وجهاً لوجه أمام الحساب العسير من جانب الشعب وجماهير الجنود، ويقيد من قدراتها على القمع والمناورة ومحاولة خداع الجماهير بشعار «الدفاع عن الوطن»، كما سيسهم في تفجير نقمة الشعب والقوات المسلحة، ويطلق العنان للصراع الطبقي وتركز الجهود على تخليص البلاد من كابوس الدكتاتورية.

■ **س: هناك عنصران جديدان في الحرب: التهديد الايراني بالاجتياح لفرض حكومة اسلامية، والطابع «الدفاعي» الذي يحاول النظام الدكتاتوري اسباغه عليها.. ألا يستدعي ذلك تغييراً للموقف من الحرب؟**

■■ ج: لقد أدان حزبنا هذه الحرب لحظة نشوبها ودعا الى وقفها على الفور. كما اعتبر حزبنا هذه الحرب، حرباً عدوانية رجعية، بالاستناد الى طبيعة الحكم ونهجه الرجعي وأطماعه التوسعية. وقد طالب بوقف القتال على الفور وسحب القوات العراقية، الى مواقعها السابقة قبل اندلاع القتال وتسوية الخلافات بالطرق السلمية. ولما تحقق لايران القدرة على تحرير أراضيها، **طور الحزب موقفه من هذه الحرب**، على ضوء اصرار ايران على مواصلة الحرب واحتلالها لاجزاء من الأراضي العراقية في كردستان والمنطقتين الوسطى والجنوبية، بما فيها جزيرة مجنون الغنية بالنفط، واعلان النظام الايراني عن نواياه التوسعية على حساب العراق، وفرض وصاية عليه من خلال السعي لاقامة نظام اسلامي في العراق على الضد من ارادة الشعب العراقي.

واذ شجب حزبنا الاختراق الايراني لحدود العراق الدولية، ومحاولة اجتياح أراضيه، اعتبر ان تغيراً جوهرياً قد طرأ على طبيعة هذه الحرب التي لم تعد حرباً دفاعية مشروعة من الجانب الايراني، الذي لم يتوقف عند حدوده الدولية ولم يدع الى ايقاف النزاع، بل دعا علناً الى مواصلة الحرب داخل الأراضي العراقية حتى تتحقق أهدافه المعلنة.

كما فضح حزبنا مواقف النظام في بغداد وشعاراته الخادعة وأهدافه الحقيقية من مواصلة الحرب، سوية مع **تظاهره بالرغبة في السلم** وتشبثه بالوساطات الدولية للخروج من مأزق الحرب دون أن يتقدم بتسوية سلمية ديمقراطية عادلة. وقد أكد حزبنا ـ استناداً الى تحليلاته لطبيعة النظام وجوهره الطبقي وأهدافه الفعلية، **ان النظام في العراق لم يكن مؤهلاً في أي وقت لتحقيق مثل هذه التسوية، وبالمثل برهن نظام طهران هو الآخر أنه ليس مؤهلاً** ولا مستعداً لتقديم مثل هذه التسوية التي تتجاوب مع مصالح الشعبين.

لقد أخفقت الدكتاتورية الحاكمة في العراق في تعريب هذه الحرب أو تدويلها، مثلما أخفقت في اكسابها طابعاً «دفاعياً» أو اصطناع تماثل وهمي بين «السلام» الذي تريده، وبين السلام الديمقراطي الذي يريده الشعب.

■ **س: ولكن.. ما هو موقف الحزب من التقدم الايراني في الأراضي العراقية، وهل يرى الحزب ثمة تمايز بين الاختراق أو الاجتياح الايراني للمناطق الجنوبية أو الشمالية، التي شهدت في الآونة الأخيرة معارك طاحنة؟**

■■ ج: للعراق حدود دولية معروفة، ولا يمكن لنا نحن الشيوعيين أن نفرق بين شمال وطننا وجنوبه، ومن البديهي أننا نرفض التفريط بأي بقعة منه.

وليس ثمة شك في أن أي اصرار على الاختراق أو الاجتياح «وهو ما يتحقق على الأراضي مع الأسف، خلافاً للتصريحات السياسية، انما يعزز القناعة بأن الحكومة الايرانية تريد من ذلك، بالاضافة الى الاستيلاء على أراضٍ عراقية، فرض نموذجها بوسيلة الحرب على شعبنا، والحيلولة دون تمتعه بحقه في اختيار البديل الذي ينسجم وتطلعاته.

ومن المؤسف، والمثير للغضب، أن العمليات العسكرية الضاغطة على منطقة كردستان، والتي اتخذت في الآونة الأخيرة طابع احتلال أجزاء منها، واختراق حتى مناطق محررة تقع تحت سيطرة انصار الحركة الوطنية، تعزز القناعة بأن ايران تستهدف التوسع، والعمل على تعطيل ارادة الشعب العراقي.

وهذا التحرك العسكري الايراني على الأرض يفند مصداقية التصريحات السياسية التي يطلقها القادة الايرانيون من **كونهم لا يريدون الاحتلال، ولا**

يطمعون بالأراضي العراقية، ولا يستهدفون في نهاية المطاف فرض نظام اسلامي على الضد من ارادة الشعب العراقي وحركته الوطنية.

ان اصرار الجانب الايراني على استمرار الحرب هو بالضد من تطلعات الشعب العراقي وحركته الوطنية. ويقوي في التطبيق العملي الدعاية الديماغوجية للنظام، الذي يعلن استعداده للجلوس الى طاولة المفاوضات لانهاء الحرب، وعبر ذلك ينمي نزعة الدفاع عن الوطن (ليس الدفاع الثوري بطبيعة الحال) تحت قيادة الطغمة الحاكمة، مستثمراً حقيقة أن الأراضي العراقية تخترق وتحتل، وان الطرف المهاجم يرفض أي صيغة لانهاء الحرب، باستثناء اسقاط النظام الدكتاتوري عن طريق استمرار وتصعيد الحرب وفرض بديله الاسلامي، وليس عن طريق نضال الشعب العراقي وبقيادة قواه الوطنية والتقدمية وعبر ارادته الحرة وبديله الديمقراطي.

ان حزبنا يناضل من أجل الانهاء الفوري للحرب، ويرى أن من واجب كل القوى الوطنية أن تعزز هذا الاتجاه في نضالها، ويتوجه الى جميع القوى الخيرة، وأوساط الرأي العام العربي والعالمي، بما في ذلك الأوساط السياسية والاجتماعية من داخل السلطة ومن خارجها في ايران للاسهام في تحقيق هذا الهدف النبيل.

ان الدكتاتورية ـ الفاشية، تواصل الحرب وتغذيها بدماء أبناء شعبنا وعذاباته وبطاقات وطننا الاقتصادية والعسكرية وثرواته، مبددة بذلك حتى رصيد الأجيال القادمة، ومخلفة الدمار والخراب والعاهات في كل مكان. ولا يمكن أن نقبل تحت أي ذريعة التسامح ازاء من يغذي بأي شكل من الأشكال استمرار هذه المجزرة!

ان انهاء الحرب مهمة مباشرة أمام جميع الوطنيين العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم وقومياتهم وطوائفهم. وعبر هذا النضال الصعب والمعقد، يمكن تعبئة طاقات شعبنا الثورية للدفاع عن وطن لامكان فيه للدكتاتورية الفاشية، ولا حدود فيه يمكن أن تخترق وتحتل.

■ س: ما هي الأبعاد الدولية للحرب؟ أو بتحديد أكثر الخدمات التي قدمتها الحرب للقوى الامبريالية سياسياً وعسكرياً؟

■■ ج: ينبغي الحديث عن الأبعاد الدولية والعربية في آن واحد. فالخدمات التي قدمتها الحرب للقوى الامبريالية لا تنفصل أو قل أنها مترابطة مع ما قدمته من

خدمات كبرى للرجعية العربية حليفة الامبريالية. كما ينبغي الحديث ليس فقط عن الجانبين السياسي والعسكري بل والاقتصادي أيضاً، وانعكاس ذلك على الوضعين داخل كل من العراق وايران. وعلى هذا سيكون جوابنا مركباً نوعاً ما.

من باب تحصيل الحاصل القول بأن الامبريالية والأنظمة الرجعية في المنطقة شجعت على اشعال الحرب من جهة، واستغلت، بعد اندلاع الحريق، التوجهات الرجعية والشوفينية والعنصرية والتوسعية في كلا البلدين، لادامة الحرب وتسعيرها طيلة هذه السنوات. كما استغلت تورط البلدين في الحرب والمصاعب الناشئة عنها لتعميق مظاهر الارتداد في سياستيهما والعمل على احتوائهما والتحكم في نهجهما من خلال الصفقات الضخمة في توريدات الأسلحة والتوسع في التعاقدات الاقتصادية والتجارية، بالاضافة الى اثقال كاهل العراق بالديون من كل من الدول العربية الرجعية والحكومات والمؤسسات الرأسمالية الغربية، واجتذابه الى المحاور والتكتلات الرجعية واشراكه أكثر فأكثر في النهج المعادي لمصالح النضال العربي التحرري. وسنعود الى هذه النقطة بمزيد من التفصيل.

لننظر الآن في قضية الخدمات. لقد أتاحت الحرب فرصة فريدة للامبريالية الأمريكية وحلفائها في الناتو لتعزيز الوجود العسكري بمقاييس لم يسبق لها مثيل، واحكام السيطرة على منابع النفط في الخليج، وتنفيذ الخطط الرامية الى بسط الهيمنة الشاملة على شعوب المنطقة.

كما وفرت الحرب ظرفاً مؤاتياً لاطلاق يد اسرائيل بالتدخل وممارسة الضغوط على الدول العربية، **وتشديد الهجوم الامبريالي** الاسرائيلي على حركة التحرر الوطني العربية.

غير أن النظام الحاكم في بغداد الذي وظف هذه المغامرة لخدمة الأهداف الامبريالية في المنطقة، وتطوع للدفاع عن الأنظمة الرجعية، واندفع بعيداً في طريق **المساومات والتحالفات المشبوهة، حظي من جهة أخرى بدعم متزايد من الدول الامبريالية والحكومات العربية الرجعية**. فقد بادرت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا فضلاً عن مصر واسبانيا والبرازيل والأرجنتين الى تجهيزه بمقادير ضخمة من الأسلحة المتطورة والتجهيزات العسكرية. ومع البدء بالحوار لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة انضمت واشنطن الى حليفاتها من الدول

الرأسمالية بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لتغطية مشتريات العراق من السلع والمواد الغذائية. كما وضعت منظومة الأواكس تحت تصرف القيادة العسكرية العراقية، ونقلت احدى هذه الطائرات مع محطتها الأرضية الى قاعدة (الحبانية) في العراق. وبعد استهلاك العراق لاحتياطاته النقدية والهبوط الحاد في موارده النفطية، تطوعت السعودية وبلدان الخليج بتقديم ما يزيد عن (٤٥) ملياراً من الدولارات لتغطية الانفاق العسكري وصفقات الأسلحة، كما بادرت السعودية والكويت، الى تصدير بعض حصة العراق من النفط المقررة في الأوبك لحسابه. وبلغ حجم القروض وأثمان الأسلحة والتجهيزات والسلع الموردة للعراق، وتكلفة المشاريع المنفذة في العراق لحساب الدول والشركات الأمريكية واليابانية والبريطانية والألمانية الغربية وغيرها ما يناهز الـ «٢٥» مليار دولار. وعندما ازداد عجز العراق عن التسديد بالعملة الأجنبية أو من خلال مبيعات النفط، بادرت الدول الامبريالية الى جدولة المستحق من هذه الديون منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥، ثم عادت، بعد استمرار العجز، الى جدولتها مرة ثانية حتى عام ١٩٨٦. ان مغزى هذا الكرم الامبريالي ـ الرجعي جلي تماماً.

لقد طالبت المؤسسات المالية والشركات المتعاقدة أن يكون هذا العام الموعد الأخير لاستيفاء ديونها. أما القروض من السعودية وبلدان الخليج، فما زالت مستمرة. ولمساعدة نظام بغداد في زيادة صادراته النفطية، بادرت الولايات المتحدة وعدد من الشركات الرأسمالية، الى التعاقد مع الحكومة العراقية على ربط نفط البصرة بشبكة التصدير السعودية الى ميناء (ينبع) على البحر الأحمر، وبطاقة (٤٠٠) الف برميل في اليوم قابل للزيادة الى مليون برميل في مرحلة لاحقة. كما اقترحت مشروعاً لمد أنابيب النفط العراقية الى ميناء العقبة في الأردن ومن ثم الى مصر بطاقة (١,٥) مليون برميل في اليوم بدلاً من خطوط الأنابيب السابقة الممتدة الى مصباتها في بانياس (سوريا) وطرابلس (لبنان). وخلال التعاقد على هذا المشروع، كانت هناك مداولات تجري لاستحصال ضمانات من اسرائيل. وفي الوقت نفسه، قامت الشركات في الدول الامبريالية بالتعاقد على توسيع طاقة ضخ النفط عبر الأنابيب المارة بتركية، لتبلغ (مليون) برميل في اليوم بالاضافة الى الشروع ببناء خط آخر لتصدير الغاز. ان الأغراض السياسية من هذه المشاريع لا

تحتاج الى بيان.

ويواصل الأردن دعمه لنظام بغداد منذ بداية الحرب، وهو يعزز هذا الدعم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واعلامياً، ويضع موانئه ومرافقه ومواصلاته في خدمة المجهود العسكري العراقي، كما يضع جهازه المصرفي واحتياطياته من العملة الأجنبية تحت تصرف النظام في بغداد الأمر الذي أدى الى تراكم دين للأردن على العراق بلغ نحو (٧٠٠) مليون دولار. ومع تعاقب العجز والأزمات المالية، تدنى مجدداً سعر الدينار العراقي في السوق الحرة للعملات الى أقل من ٩٠ سنتاً.

دعونا ننظر الى الثمن السياسي لكل ذلك. فلقاء الانخراط في طريق (كمب ديفيد) والتخلي بوقت مبكر عن الالتزامات المقررة في (قمة بغداد) ومن ثم المبادرة الى توثيق العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع النظام المصري، أصبح الحكم الدكتاتوري في العراق طرفاً فعالاً في تجديد فاعلية نهج كمب ديفيد والمساهمة في المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية.

■ **س: رغم أن البعث الحاكم في العراق لا يبرر حملته على حزبكم بل يبرر وجوده على أساس الطعن بمواقف الشيوعيين من القضايا القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية؟**

■■ ج: ان السلوك الراهن للنظام الدكتاتوري ينطق لوحده بما يعادل مجلدات. وموقفه العملي من القضايا القومية وبالذات القضية الفلسطينية لا يحتاج الى تعليق كثير. ما علينا الا أن نلقي نظرة على محور بغداد ـ عمان ـ القاهرة. ماوظيفة هذا المحور؟ ان وظيفته جلية فمحور بغداد ـ عمان ـ القاهرة يصبح بالاضافة الى محور بغداد ـ الرياض، ومجلس التعاون الخليجي، والحلف الستراتيجي الأمريكي ـ الاسرائيلي ـ جزءاً مكملاً لستراتيجية الهيمنة الأمريكية ـ الاسرائيلية على العالم العربي.

وفي سياق هذا النهج، يصعد النظام في العراق، سوية مع أطراف كمب ديفيد والحكومات الرجعية الموالية للامبريالية، سياسة العداء لسوريا، ويواصل بالتعاون مع السعودية واليمن الشمالية تنظيم المكائد والمؤامرات ضد اليمن الديمقراطية، ويسهم على المكشوف في المشاريع الامبريالية ويتخلى علناً عن التزاماته تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويقف في صف واحد مع الأنظمة

الموالية للامبريالية ومع غلاة الرجعيين في العالم العربي وعلى سائر الميادين السياسية والايديولوجية، والتعامل الاقتصادي والتجاري، والعلاقات الدولية. وقد اختار منذ زمن بعيد طريق التحول الى السلاح الغربي وادخال انماط السلاح، والنظم العسكرية الغربية، والتدريبات في الجيش العراقي. ومنذ أيار ١٩٨٢، عقد اتفاقية أمنية وعسكرية مع تركية العضو في حلف الناتو، ومنح قواتها العسكرية الحق في دخول الأراضي العراقية لمعاونته على سحق الحركة القومية التحررية الكردية والقوى الديمقراطية، في العراق وتركية. وبالمناسبة تشهد الحدود الشمالية من العراق اليوم حشداً عسكرياً للقوات التركية التي تتحفز للدخول في الأراضي العراقية، كما وتتعرض القرى والحواضر في منطقة كردستان الى استباحات دموية شاملة، وقد تم مؤخراً اعدام (١٣٠) مواطناً من مناضلي حزبنا والأحزاب الحليفة بصورة بربرية في سياق حملة تنكيل وحشية شملت كل أرجاء البلاد.

■ س: كيف تصفون صورة المجتمع العراقي بعد ٥ سنوات من الحرب؟

■■ ج: لا تعيش بلادنا مأساة الحرب وحدها بل تعيش أيضاً همجية النظام الذي يزداد طغياناً كلما استمرت الحرب واشتدت عزلته عن الشعب. فقد امتدت الكارثة الى كل بيت في العراق، وفُرضت ضريبة الموت على كل أسرة حيث يزداد كل يوم عدد القتلى والجرحى والمعوقين، ويتم تجنيد الطلبة والموظفين وحتى الكهول وارسالهم الى جبهات القتال. ومع انعدام أي أثر للشرعية، تغص السجون بآلاف المعتقلين، ويصبح التعذيب والقتل والاعدام بالجملة والرمي بالرصاص علناً وفي الساحات والشوارع مشهداً يومياً في مختلف أنحاء العراق.

كما تتواصل التصفيات الجسدية للجنود والضباط الذين يعارضون الحرب والنهج الاستبدادي للحكم، وتشمل هذه التصفيات قيادات وكوادر من الحزب الحاكم والمؤسسات العسكرية والأمنية. وفي سياق هذا النهج المفرط في رجعيته، يتخذ التميز القومي والديني والطائفي والمذهبي، والنزعات الشوفينية والعنصرية أكثر مظاهره حدة. ويقترن ذلك بتصعيد حملات التنكيل بالشعب الكردي، كما تتخذ سياسة القمع الدموي ضد القوى الوطنية والديمقراطية وتائر لم يسبق لها مثيل. وتطبق بدأب أساليب التعذيب وانتهاك الحقوق ومحاولة تخريب روح

المواطن والايغال في تشويه الثقافة وحياة المجتمع والأسرة. كما تطبق سياسة **تهجير المواطنين** بالجملة وسلب ممتلكاتهم.

فالى جانب ما يزيد على (المائتي ألف) من المهجرين بالاكراه، ترك البلاد منذ بدء الحرب، عشرات الألوف من المواطنين طلباً للأمن والاستقرار - بينهم آلاف من الأطباء والمهندسين والاختصاصيين وأصحاب المهارات الفنية. كما بلغ عدد **رافضي الحرب** أكثر من (١٠٠) ألف من الجنود المكلفين بالخدمة العسكرية، والتجأوا الى الأهوار والأرياف واعلنوا التمرد على الحكم. وقد جرى اخراج **مئات الآلاف من القوة العاملة** من ميدان الانتاج والخدمات وارسالهم الى جبهات الحرب مقابل استقدام الآلاف المؤلفة من العمال العرب والأجانب.

وتتواصل بدأب عملية **عسكرة الحياة الاجتماعية والثقافية**، وتتعرض الكتلة السكانية من الذكور وخاصة من **جيل الشبيبة العمالية والفلاحية** الى الموت أو العطل والتشويه. كما تشن حملات التهجير والابعاد **وحرق القرى للسكان الأكراد** واجلائهم الى مناطق عربية أو تعريضهم للتشرد والتنكيل.

ان كل يوم يمر يحمل معه المزيد من الخراب والموت لشعبي البلدين اللذين قدما من أبنائهما زهاء مليون من القتلى والجرحى والمعوقين والأسرى، وبلغت الخسائر المادية من جراء التدمير المتبادل للمرافق الصناعية والانتاجية واستهلاك الأسلحة والانفاق العسكري الضخم (زهاء ٤٥٠ مليار دولار). وقد أشرنا مراراً ونكرر أن الحرب البربرية اقترنت وتقترن بتصعيد وتيرة القمع والاستباحات الدموية للقوى الوطنية والديمقراطية في كلا البلدين المتحاربين، وفي اشاعة أجواء الارهاب والرعب بين المواطنين. كما اقترنت وتقترن بتشديد النزعات الدكتاتورية وتكريس **الأنماط الاستبدادية** في الحكم، وتعميق الاتجاهات الرجعية والشوفينية والعنصرية والتوسعية التي اتخذت في العراق، كما أشرنا من قبل، طابعاً مستفحلاً.

ونتيجة لذلك كله، يتعرض المجتمع الى **اختلالات خطيرة** من شأنها أن تترك آثارها الاجتماعية والنفسية والأخلاقية على مستقبل الأجيال القادمة ومصير البلاد بأسرها.

■ **س: أية آثار تتركها الحرب على وجهة التطور الاقتصادي في العراق، وما هي عواقبها الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية؟**

■■ ج: ابتداءً لا بد من القول أولاً أن السياسة الاقتصادية التي انتهجها الحكم أدت وتؤدي الى **انتعاش سريع في تطور الرأسمالية** سواء في المدينة أو الريف. ان طائفة من القوانين المتلاحقة التي شرعت على مدى السنوات الأخيرة استهدفت تقليص دور ووظائف قطاع الدولة وحل العديد من مؤسساته وشركاته وتحويل الكثير من مجالات نشاطه المربح الى القطاع الخاص. لا نعني بذلك أن قطاع الدولة نفسه يقف حجر عثرة بوجه القطاع الخاص، بل ان قطاع الدولة نفسه يقوم بدور حاضنة لتوالد ونمو الرأسمالية في مختلف القطاعات السلعية وقطاعات البناء والتجارة الداخلية والخدمات وغيرها.

ان الدولة تقدم التسهيلات الائتمانية والاعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها من المساعدات التي تقدمها للقطاع الخاص (المحلي والعربي)، والمتعاملين مع الشركات الأجنبية والمشاركة مع كبار موظفي الدولة.

ان مجمل هذه السياسة الاقتصادية أدت ولأول مرة الى أن يشهد العراق تكون طبقة واسعة من كبار الرأسماليين من أصحاب الملايين الذين أشغلوا سوية مع رجال السلطة وأعوانها مواقع مؤثرة على سياسة الحكم وتوجهه لخدمة مصالحهم الطبقية. وقد كون هؤلاء معاً القاعدة الاجتماعية للحزب الحاكم وسلطته الطبقية التي غدت سلطة البرجوازية البيروقراطية الطفيلية.

ان سياسة دفع عجلة التطور الرأسمالي قدماً، تفضي، بالضرورة الى توسيع وتعميق تبعية الاقتصاد العراقي للرأسمالية العالمية وسوقها الدولي، وتفتح أبواب البلاد أمام نشاط الاحتكارات الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية. وهي اذ تواصل اثقال كاهل البلاد بالديون الهائلة من الدول الامبريالية والرجعية، فانها تضع اقتصاد العراق وسياسته في حالة ارتهان مرهق لآماد طويلة.

■ **س: ومع ذلك يجري تصوير هذا المجتمع الطبقي الذي يحتدم فيه التمايز الاجتماعي ـ الاقتصادي وتتعمق فيه الرأسمالية أكثر فأكثر بأنه «اشتراكية خاصة» أصيلة غير مغشوشة ولا مستوردة؟**

■■ ج: أين ذلك النظام القائم على الاستغلال الطبقي الذي يعترف بأنه نظام

استغلالي، أو لايسعى الى تمويه طابعه هذا بحديث ديماغوجي عن «اشتراكية» و«عدالة» وما الى ذلك من ادعاءات.

ان التطور الرأسمالي يفضي الى استقطاب طبقي حاد من هنا، وتبعية أشد من هناك. وتأتي الحرب لتزيده وبالاً. فعدا عن الدمار الهائل والهدر الكبير للموارد، هناك تعطل الكثير من المؤسسات الانتاجية ومرافق الخدمات. وتعاني الزراعة (في بلد زراعي!) من الخراب. وترصد مبالغ طائلة لمجرد اصلاح الاضرار التي سببتها الحرب. وتُلغى الغالبية الساحقة من المشاريع الصناعية والزراعية والبناء والمواصلات. وتعطل خطط التنمية (رغم اطارها البرجوازي بالطبع) ويجري توجيه الموارد والطاقات الشحيحة حالياً لخدمة متطلبات الحرب والانفاق العسكري. وبينما يتنامى العجز المالي، يزداد اللجوء الى الديون المرهقة، فيما يستمر رفع رصيد الاستيراد لكل أصناف السلع والمواد الغذائية.

■ **س: كما لو أن مساوىء التطور الرأسمالي وعواقبه غير كافية لوحدها؟**

■■ ج: نعم، لتضاف لها العواقب الاقتصادية المدمرة للحرب. ما النتيجة اجتماعياً؟ ان وضع الكادحين المعاشي يتردى بوتائر سريعة، من جراء التضخم المتصاعد والارتفاع الجنوني في الأسعار.

ان كتلاً بشرية من الأسر الفلاحية المعدمة تتدفق على المدينة، مما أدى الى تغيير الهيكل السكاني خلال فترة وجيزة بحيث أصبح ثلث السكان في البلاد فقط من سكنة الأرياف.

لقد درس حزبنا في تقارير اجتماعات لجنته المركزية هذه العواقب المدمرة على الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين، وعموم الكادحين، وخلص الى أن التناقضات الاقتصادية ـ الاجتماعية، التناقضات الطبقية تزداد حدة يوماً بعد يوم.

■ **س: هذا يوصلنا الى موضوع أزمة النظام. هل هناك أزمة بالمعنى الثوري، أي هل ثمة أزمة ثورية. أم أن الأزمة الثورية لم تحل بعد؟ أم أن أزمة النظام والأزمة الثورية شيء واحد، أو كما تسمى الوضع الثوري؟**

■■ ج: قلت قبل قليل أن التناقضات تحتدم. انها تناقضات بين الغالبية الساحقة من جماهير الشعب وبين الدكتاتورية الحاكمة. وهي تتخذ **طابعاً شاملاً ومشتداً**، وجاءت الحرب التي أشعلتها الطغمة الحاكمة لتضع النظام وسياسته في أزمة مستفحلة.

ولكن بين أزمة النظام ونشوء الوضع الثوري مسافة ينبغي اجتيازها فرغم أن هذه الأزمة تتخذ طابعاً متفاقماً وشاملاً لسائر الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، الا أن ظروف الحرب التي تقترن بتصعيد وتيرة وأساليب القمع الدموي لدرجة لا مثيل لها في أي بلد في العالم، والتحكم بحركة ونشاط مئات الألوف من الشبيبة العمالية والفلاحية المجمدين في جبهات القتال، لم تمنح حزبنا وحلفاءه حتى الآن امكانية **أخذ زمام المبادرة في استثمار أزمة الحكم وتحقيق التغيير الثوري. كما أن احتدام هذه التناقضات، لم يقترن بنشوء وتكامل** وضع ثوري، أو بتوفير أوضاع وظروف مناسبة للقوى الثورية لكي توثق صلاتها بالطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والجنود، ولكي تشغل في ساحة العمل السياسي مواقع أكثر تأثيراً وفاعلية لاستنهاض الجماهير وتنظيمها وتعبئتها وقيادتها **في معركة فاصلة مع الدكتاتورية**. وعلى هذا فنحن نميز بوضوح بين أزمة النظام وبين الوضع الثوري.

غير أن **نشوء وضع ثوري** مقترن باستعداد الطليعة وحلفائها للتعامل معه بجدارة واقدام، **هو ما نتوقعه ونناضل في سبيل تحقيقه** وتهيئة مستلزماته. كما أن اختمار تناقضات الحكم وأزماته، يمكن أن تؤول الى **انفجار شامل** يقوض مقومات النظام في أي منعطف سياسي حاد، أو أزمة عسكرية، أو في أية حالة من التداعي في قدرات النظام على التحكم بالأحداث. ومثل هذا الوضع، يفرض على حزبنا وسائر القوى التحررية أن تكون **يقظة ومتأهبة، ومتسلحة بالامكانية والعزيمة على أخذ زمام المبادرة**.

ان جريمة الحرب، والمسلك الخياني للدكتاتورية الفاشية، قد الحق أفدح الأضرار والمهالك بالشعب العراقي وبات عامل تخريب في حركة التحرر الوطني العربية، وأداة بيد القوى الامبريالية والأنظمة الرجعية وعدواً خطراً للشيوعية والديمقراطية ولقضية السلام والتقدم. ومن هنا، فان حزبنا الذي يحظى بدعم

مأثور من جانب الأحزاب الشقيقة والحكومات التقدمية في العالم العربي، **يتطلع الى مزيد من الدعم السياسي والمادي والمعنوي**، كما يتطلع سوية مع شعبنا الى مزيد من التضامن مع كفاحه الشاق ضد الدكتاتورية والحرب ومن أجل الخلاص الوطني.

ان مهمة انهاء الحرب ودرء مخاطرها وعواقبها على حركة التحرر الوطني العربية وعلى سلام العالم، ومهمة تخليص العراق من الدكتاتورية وجرائمها وخيانتها للمصالح الوطنية والقومية، لم تعد في رأينا مهمة حزبنا وشعبنا وقواه الوطنية فحسب، بل أيضاً **مهمة جميع القوى الوطنية والحركات التقدمية والدول العربية المتحررة وسائر القوى المحبة للسلام والحرية في العالم.**

■ **س: تشير وثائق حزبكم الى البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية باعتبارهما الاجنحة ذات المصلحة في الدفاع عن النظام الحاكم في العراق. ويبدو أن هذه القاعدة الطبقية تتشابه مع حالة بلدان عربية أخرى. نود أن نتعرف على الملامح الخاصة بهذا الوضع في العراق.**

■■ ج: يدور سؤالكم حول العلاقة بين الظواهر العامة المشتركة بين أكثر من بلد في المنطقة العربية وبين السمات الخاصّة لتجلي هذا العام في وضع العراق.

ثمة أسباب عامة شخصتها وثائق اجتماعات الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية أدت الى ظهور هذا النمط من التطور المشوه، منها بقاء علاقات الانتاج الرأسمالية دون مساس في الجوهر حتى في ظل الانظمة الوطنية، وغياب الديمقراطية والرقابة الشعبية على أجهزة الدولة ونشاطها الاقتصادي والتوسع الهائل في جهاز الدولة البيروقراطي، وغير ذلك...

وإذا كان بلد مثل مصر عرف هذا الشكل من التطور، حيث تعتمد الدولة على الموارد الضريبية والاعانات الخارجية وملكيتها من المشاريع لتمويل إنفاقها، فإن اعتماد الاقتصاد العراقي شبه المطلق على موارد النفط، وملكية الدولة لقطاع انتاج وتصدير النفط الخام، جعل العلاقة بين الطبقة السائدة اقتصادياً وبين سلطة الدولة أمراً حاسم الاهمية لاستمرار تلك الطبقة وضمان مصالحها.

إن هذا لا يعني ان الطبقات السائدة في البلدان الاخرى تستطيع ضمان

سيادتها من دون السيطرة على السلطة السياسية، بل ان الموارد المالية الهائلة بيد الدولة مثلت الشرط الحاسم لخلق سوق لمنتجات البرجوازية المحلية وخدماتها.

اسمحوا لي أن أشير الى بعض الأمثلة هنا. كان متوسط حصة الدولة من تكوين رأس المال الثابت في العراق طوال الفترة من أوائل السبعينات حتى ١٩٨٣ يعادل ٨٠٪، وحصة القطاع الخاص لا تتجاوز الخُمس. ومع هذا فقد ظل القطاع الخاص يسيطر بصورة شبه كاملة على فرع البناء والتشييد في الاقتصاد العراقي. ومعلوم أن هذا القطاع ينفذ معظم المشاريع الاستثمارية، ومنه يمكن التعرف على دور برجوازية المقاولات في العراق. وحسب الاحصاءات الرسمية ارتفعت مساهمة البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي من ٦٩ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ٢٠٨٠,٦ مليون دينار عام ١٩٨٢.

وكما أشرنا فإن دور القطاع الخاص هنا يتراوح بين ٩٢ و ٩٣٪.

■ **س: هل تقصدون أن النشاط الطفيلي يتركز هنا فقط؟**

■■ ج: كلا، ان جناح المقاولين من البرجوازية العراقية هو الاكثر اعتماداً على نشاط الدولة الاقتصادي وبالتالي فإن مصالحه متشابكة مع مصالح الفئة العليا من البرجوازية البيروقراطية ومع التوجهات العامة لسياسة الدولة. ونشير عرضاً، في هذا المجال، إلى إجازة إنشاء «اتحاد المقاولين العراقيين» قبل أشهر قليلة، وهو ما كان مطروحاً منذ أواسط السبعينات وحاربه حزبنا آنذاك، حيث وصفنا تشكيل اتحاد كهذا بأنه «نواة حزب سياسي».

لكن هذا الجناح الطفيلي يعتمد كما ذكرنا، على طابع سلطة الدولة وأسلوب عمل جهاز الدولة. فمادام الاخير غير خاضع لأي شكل من الرقابة الشعبية. فإن ثمة أساساً مادياً لتحويل الفئات العليا من المسؤولين الاقتصاديين الى وكلاء وشركاء للبرجوازية الطفيلية، ناهيك عن قادة الحزب الحاكم وكبار المسؤولين السياسيين.

إن القوانين التي شرعتها السلطة الدكتاتورية تمنح قادتها صلاحيات واسعة في تجاوز القوانين السائدة وعقد الصفقات السرية وإحالة العقود والمقاولات بعيداً عن أية قواعد. فالشركات الاحتكارية متعددة الجنسية والمقاولون الكبار مشمولون بقانون يسمى «قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى» الذي يحصر متابعة شؤونهم بلجنة تابعة لما يسمى بـ «مجلس قيادة الثورة». والميزانية العراقية تخصص نسبة

تتراوح بين ربع الانفاق الكلي (٢٦٪ عام ١٩٧٩) وأكثر من الثلث (٣٧,٧٪ عام ١٩٨٣) بدون تحديد مجال الانفاق، فتارة تسمى «تخصيصات أخرى» وتارة تسمى «مصروفات احتياطية». وهذا يمنح قادة السلطة حرية واسعة في التلاعب بموارد البلاد.

وما هي حصيلة ذلك؟ إن سياسة الدولة الاقتصادية شجعت موضوعياً، حتى الرأسمالية الصناعية والزراعية على تفضيل النشاطات التي لا تساهم في توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وتنويع قاعدته. وهذا ما نقصده حين نشير الى الطابع الطفيلي للسلطة الحاكمة. ففي ظل القوانين والاجراءات السائدة يجد الصناعي، مثلاً، ان التوجه الى استيراد مادة مصنعة في الخارج وإجراء تعديلات بسيطة عليها (ما يسمى بصناعات اللمسات النهائية) أكثر ربحية له بكثير من الدخول في ميدان صناعي حقيقي لا تدعمه الدولة ولا تلبي منتجاته حاجة الطبقات المترفة.

وفي ظل هذه السياسة تنهار زراعة الحبوب في العراق، وتستورد الدولة منتجات زراعية تفوق أسعارها مليار دولار سنوياً، فيما تندفع الشركات الرأسمالية العراقية والاجنبية لاستثمار الاراضي الزراعية في محاصيل لا تلبي حاجات الاقتصاد الوطني، لكنها مربحة لأن برجوازية المدن تطلبها.

ويمكن أن تقيسوا على ذلك بملاحظة نشاط البرجوازية في ميدان النقل والخدمات والعقارات. انه لأمر شديد الدلالة أن يحصل القطاع الخاص على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط وقطاع الخدمات الحكومي) في وقت لا يساهم فيه هذا القطاع بأكثر من خمس الاستثمارات.

■ س: وبعد مضي خمس سنوات على الحرب، هل أدى الركود الاقتصادي الى تعديل هذه الصورة؟

■■ ج: أشرنا قبل قليل الى اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة شبه مطلقة على موارد النفط. وتعلمون أن الصادرات النفطية انخفضت بصورة حادة جرّاء استمرار الحرب، فبعد أن تجاوزت ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ لا تكاد اليوم تصل الى ١١ مليار دولار، علماً أن الانفاق العسكري وحاجات الحرب تتجاوز هذا المبلغ بكثير.

نعم، ثمة ركود اقتصادي، وتضخم يطحن الطبقات الكادحة وذوي الدخل

المحدود. وتحاول الدول الامبريالية والرجعية العربية تعويم الاقتصاد بمده بالقروض والتسهيلات. لكن النشاط الاستثماري تراجع بشكل ملموس، وانعكس ذلك بالدرجة الاولى على الشركات متعددة الجنسية، فلم تعد تحصل على تلك المشاريع المغرية كما كان الحال قبل الحرب. وبالطبع فإنها تهيىء نفسها لفترة ما بعد الحرب للمساهمة في «تعمير» الاقتصاد.

ولكن يجب عدم المبالغة في تأثيرات ذلك على البرجوازية المحلية. ففي قطاع البناء ثمة توجه للاستعانة بالمقاولين المحليين لتنفيذ مشاريع شق الطرق وبناء القواعد العسكرية والتحصينات وغير ذلك، فضلاً عن المشاريع المدنية. ونظراً لأن هذه المشاريع غير معقدة وإن المقاولين يتسلمون حصتهم بالعملة المحلية تفضل الدولة اللجوء لهم. وهي بذلك تسعى لضمان استمرار تأييد هؤلاء للنظام.

وخلال سنوات الحرب تم تشريع قانون ضريبة دخل جديد أكثر محاباة لرأس المال وقانون شركات يرفع الحد الاقصى لرؤوس أموال الشركات الخاصة وقانون لتأجير أراضي الاصلاح الزراعي للشركات الاجنبية والعراقية ويضرب بقانون الاصلاح الزراعي عرض الحائط.

ومع هذا فإن المعطيات الاولية تشير الى أن شحة قوة العمل الماهرة والمواد الأولية والعملة الصعبة وغير ذلك أصابت الصناعة المحلية بضرر فادح وبخاصة صغار الصناعيين والحرفيين. إن هذه العملية ليست نتاج الحرب فقط، بل هي كما يبدو نتيجة الفعل الموضوعي للقوانين الرأسمالية في الاقتصاد العراقي حيث تفلس المشاريع الصغيرة لتبتلعها المشاريع الاكبر. وتدل المعطيات على تراجع عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (التي تشغل أقل من ١٠ أشخاص) من ٤٠ ألفاً عام ١٩٧٨ الى ما يقارب ٣٥ ألفاً عام ١٩٨٢، وتراجع عدد منشآت القطاع الخاص الصناعي الكبيرة من ١٣٥٢ عام ١٩٧٩ الى ١٠٨٤ عام ١٩٨٢. لكن قطاع الدولة يواجه انخفاضاً أكبر في عدد منشآته، وهي كبيرة في الغالب، إذ تراجعت هذه من ٣٤٠ الى ٢٣٠ خلال الفترة ذاتها.

■ س: يبدو واضحاً إذن، الطابع البرجوازي للطبقة المتحكمة في الاقتصاد، لذا نرجو أن توضحوا لنا مفهوم الحزب الشيوعي العراقي لانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية.

هدى النعيمي كتب

■■ ج: قادت سياسة السلطة الحاكمة في بلادنا الى اندماج مصالح الاجنحة الاكثر طفيلية من البرجوازية العراقية مع مصالح كبار البرجوازيين البيروقراطيين، وقد أوضحنا أسباب ذلك قبل قليل. وترك هذا تأثيراته السياسية والاقتصادية. فمن ناحية تشجع سياسة الدولة توجه البرجوازية نحو النشاطات الطفيلية سريعة المردود والتي لا تؤدي الى توسيع طاقات الانتاج وتعزيز الاستقلال الاقتصادي..

ومن ناحية أخرى كانت هذه الهيمنة في أساس الطابع القمعي الاستبدادي للنظام ومعاداته للديمقراطية، فليس من مصلحة هذه الفئات الطفيلية إفساح المجال للشعب لكي يقول كلمته حتى ضمن إطار برجوازي ليبرالي، ناهيك عن رعبها من حركة الطبقات الكادحة وأحزابها وبخاصة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي.

من هنا توصل حزبنا الى شعاره الذي يلخص جوهر المهمات الراهنة والمرحلية الملقاة على عاتق شعبنا. فقد حدد مشروع برنامج الحزب الذي أقره اجتماع اللجنة المركزية عام ١٩٨٤ مهماتنا الآنية الملحة لانهاء الحرب مع ايران، وتصفية الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية السياسية. وحدد وجهتنا المرحلية بإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى مرحلة الثورة الاشتراكية. واعتبر ان قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للسلطة السياسية الشرط الضروري لذلك.

وقد توصل حزبنا الى هذا الاستنتاج من دراسة تجارب حركة شعبنا الوطنية التحررية التي دللت ـ كما ثبّت مشروع البرنامج ـ على عجز القيادات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة عن إنجاز ثورتنا الوطنية الديمقراطية.

وواضح من هذا العرض أننا نفرق بين قيادة هذه الطبقات لنضال شعبنا، وبين دورها في نضال شعبنا تحت قيادة الطبقة العاملة. فالتناقض الرئيسي الذي لابد من حله للوصول الى عراق ديمقراطي يؤمن الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان هو ضد الدكتاتورية الفاشية التي تجد سندها في البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية. وهذا يعني أن لقطاعات من البرجوازية المتوسطة، فضلاً عن البرجوازية الصغيرة، دوراً ومصلحة في النضال من أجل حل هذا التناقض.

■ س: ما هي أبرز ملامح العمل النضالي الذي يخوضه الحزب الشيوعي العراقي في الظرف الراهن؟

■■ ج: أشرت الى أن حزبنا يناضل في ظروف بالغة الصعوبة، مع ذلك فهو يعمل بدأب على تجاوز وتذليل الكثير من الصعاب. **وهو يستكمل تدريجياً ويعزز امكاناته السياسية والعسكرية والتنظيمية ويوسع علاقاته التحالفية** مع القوى والأحزاب الوطنية المعارضة للدكتاتورية، ويساعد المنظمات النقابية والجماهيرية والمهنية على استعادة نشاطها واصدار صحافتها.

وبالقدر نفسه يعزز صلاته التضامنية مع الأحزاب الشيوعية والعمالية الشقيقة ومع الفصائل والحركات والحكومات التقدمية في العالم العربي. وفي الوقت نفسه يثابر على توثيق صلاته الأممية مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، ومع سائر الأحزاب الشقيقة في الحركة الشيوعية العالمية، ويبذل جهوداً متواصلة لتعزيز وتوسيع جبهة التضامن العالمي مع شعبنا ضد الارهاب والقمع، ومن أجل انهاء الحرب والاطاحة بالدكتاتورية.

ان شعار حزبنا الداعي الى **انهاء الحرب واسقاط الدكتاتورية واقامة الحكومة الوطنية الديمقراطية الائتلافية، من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان**، انما يعبر عن ارادة وأمل الملايين من أبناء شعبنا، ويلقى التأييد والمساندة من لدن سائر الأحزاب و القوى الوطنية التي يسعى حزبنا الى توحيدها في جبهة وطنية عريضة. وقد افلحت مساعي حزبنا مؤخراً في توسيع اطار الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) بضم ثلاثة أحزاب وحركات وطنية تقدمية الى صفوفها. ويشغل أنصار حزبنا وحلفائه منذ خمس سنوات ساحة الكفاح المسلح في شمالي الوطن، كما يواصل اتقان وسائل كفاحه وتحقيق الجمع بين أساليبه المترابطة في الكفاح المسلح والكفاح السياسي الجماهيري، وتطوير العمل التنظيمي والايديولوجي.

ويستثمر حزبنا وجوده المسلح في شمالي العراق للتغلغل في المدن والقصبات والامتزاج بالسكان ومخاطبة الجماهير والقوات المسلحة من خلال الاذاعات الموجهة لحزبنا والأحزاب الحليفة، ويمارس من هذا الموقع نشاطاً سياسياً واعلامياً واسعاً، كما تقوم فرق الأنصار والدعاة بعمل تعبوي ودعائي بالاضافة الى مهماتها القتالية ضد قوات النظام ومرتزقته. وعلى هذا الطريق المجيد، استشهد المئات من المقاتلين الشجعان.

ومن هذا الموقع أيضاً يركز حزبنا جهداً استثنائياً لاقامة منظماته الحزبية والجماهيرية في كردستان واستعادة بناء تنظيماته في القسم العربي من العراق. وقد اعتبر حزبنا أن بناء وتوطيد منظماته وتطويرها هي المهمة الرئيسية في مجمل نشاطه. وقد استطاع حزبنا عبر مصاعب وظروف شاقة، ان يحقق هذه المهمة بصورة جديرة بالاعتزاز.

ان انتقال حزبنا الى أقصى المعارضة وتصميمه على العمل مع سائر قوى المعارضة لاسقاط الدكتاتورية الفاشية، لم يكن خياراً سهلاً. فلقد تم تدمير التحالف الذي كان قائماً بين حزبنا والحزب الحاكم في العراق، في سياق ردة شاملة ومتفاقمة في مجمل نهج الحكم. كما باشر النظام الحاكم في العراق بتنفيذ خطة استهدفت تصفية الحزب ومحاولة اخراجه من الساحة السياسية. وقد بلغت ضحايا هذه الحملة ممن اعدموا أو سجنوا أو تعرضوا للاكراه من اعضاء حزبنا وأصدقائه نحو (٧٠) ألف مواطن. لقد بلغ عنف الدكتاتورية الفاشية، وسياسة القمع الدموي ضد حزبنا والقوى الديمقراطية، حداً لم يترك لحزبنا سوى خيار التحدي والتصميم على مجابهة هذا الحكم للدفاع عن الحزب وكوادره ومواجهته بسياسة وأساليب كفاحية تتكافأ مع مستلزمات التصدي له ودعوة الشعب للاطاحة به. وبرغم الضربات القاسية التي وجهت الى حزبنا في هذه الفترة فقد استطاع اعادة تجميع قواه وترتيب أوضاعه التنظيمية، واشغال مواقع في قواعد محصنة في شمالي العراق، تؤمن له امكانية التحرك والعمل، وممارسة أكثر أشكال النضال فاعلية وقدرة على التصدي للدكتاتورية الفاشية وصياغة الأساليب الكفاحية الملموسة التي تتلائم مع ظروف وامكانيات الحزب، ومع استعداد الجماهير للانخراط في المعارك النضالية.

ومع حرص حزبنا على تدقيق واتقان أساليبه الكفاحية، لم يضع أي أسلوب نضالي في معارضة الأساليب الأخرى، بل أكد أن عودته الى اشغال موقعه الطليعي في الحركة الثورية، باندفاع وجدارة، انما تستلزم الربط المحكم والمبدع بين الأشكال والأساليب المختلفة للكفاح واختيار الأسلوب المناسب للظرف والمكان المناسب. كما أكد على أن نجاح الحزب في ربط كفاحه المسلح بأشكاله الملموسة والمنسقة مع مختلف أشكال وأساليب الكفاح الأخرى يتطلب اختيار

الأشكال الناضجة للكفاح، حيثما تكون ممكنة بدءاً بالاضرابات والاعتصامات والتظاهرات والنشاطات المسلحة، وصولاً الى الانتفاضة الشعبية.

ومن هنا، بادر حزبنا وقواته من الأنصار الى دعم المظاهرات الطلابية والجماهيرية العارمة التي عمت أرجاء كردستان في أيار من عام ١٩٨٤، وانتقلت الى جامعتي الموصل وبغداد، حيث لعب الأنصار في كردستان دوراً مأثوراً في تنظيمها وحمايتها والتصدي لقوى النظام واتباعه الذين واجهوا الطلبة والجماهير بحملة ضارية من القتل ومهرجانات الاعدام العلنية.

لقد اجتاز حزبنا العديد من الصعوبات والمحن، بما فيها الهجمات المسلحة وأعمال الغدر التي أودت بحياة العشرات من الرفاق على يد قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني. ولا يزال أعداء الحزب المحليون والأوساط الامبريالية والقوى الرجعية والفئات القومية اليمينية تضع حزبنا هدفاً مباشراً لنشاطها الايديولوجي والسياسي المعادي وتمارس حملات التشهير والدس والأعمال التخريبية التي تستهدف اضعافه وتصديع وحدته. ولكننا واثقون من قدرة الحزب وحلفائه وأنصاره، على درء هذه المحاولات واحباطها والحفاظ على وحدة الحزب وتعزيزها، لكي يتمكن من تحقيق مهماته، والاضطلاع بدوره الطليعي في معارك الشعب. وضمن هذه التوجهات رسم الاجتماع الكامل للجنة المركزية لحزبنا المنعقد في تموز ١٩٨٤ طائفة من المهمات التنظيمية والسياسية والايديولوجية. كما أعد مشروعاً جديداً لبرنامج الحزب، ووثيقة شاملة لتقييم تجربتنا السابقة واستخلاص الدروس منها. كما أصدر بياناً سياسياً حدد فيه وجهته وتكتيك الحزب في الظرف الراهن. وتنغمر منظمات حزبنا اليوم في دراسة وتدقيق هذه الوثائق، تمهيداً لعقد المؤتمر الوطني الرابع للحزب.

ثالثاً: الوضع العربي . . .

مطلوب ستراتيجية ثورية
لاقامة أنظمة ديمقراطية ثورية

■ س: ننتقل الآن الى قضايا حركة التحرر الوطني العربية، مشكلاتها راهناً، مهماتها الآنية، والآفاق القريبة.
نبتدىء بملاحظاتكم النقدية، أو ما اصطلح عليه بالمراجعة للفترة الماضية، وبخاصة الفترة التي أعقبت قمة بغداد؟

■■ ج: أبدى حزبنا حرصه دوماً على تعميق التحليلات للأوضاع العربية وتطوراتها، وتسليح الجماهير برؤية واضحة عن حقيقتها والتعامل مع الاحداث والتطورات المرتبطة بها أو المتولدة عنها، بصورة تساعد على الامساك بما هو إيجابي فيها لتوظيفه، ورؤية ما هو سلبي فيها، دونما تهوين من مخاطره، أو مغالاة في تأثيراته. وقد أوردنا في مناسبات سابقة بعض الامثلة عما يمكن اعتباره نوعاً من المسايرة لبعض التحليلات والمفاهيم الخاطئة داخل حركة التحرر الوطني العربية.

فقد تناولنا، بشكل انتقادي موقفنا ومواقف حلفائنا في حركة التحرر الوطني العربية ـ الشعبية والرسمية بشأن مسائل أساسية منها:

ـ التخلف في كشف حقيقة قمة بغداد التي انتقلت خلالها المبادرة الى أيدي الانظمة الرجعية التي لم تكن جادة في مناهضة كمب ديفيد أو مقاطعة النظام المصري، الأمر الذي أسفر عن إشاعة البلبلة بين الجماهير ولمدة طويلة وأضعف

نضالها ضد نهج كمب ديفيد.

- التسليم بمقولة المأزق الذي انتهى اليه اتفاق كمب ديفيد، وتجاهل العوامل المولدة لامكانية تجديد فاعليته ومنحه طابع الاقتحام وهذا ما نشهده حالياً.

- المغالاة في دور وفعل الجبهة القومية للصمود والتصدي، أو إمكانية إدامتها، أو تطوير فعاليتها - رغم إدراكنا للتفاوت الواضح في مستوى استعداد أطرافها للعمل الموحد، وتخلي بعض أطرافها بوقت مبكر عن التزاماته.

- عدم التصدي بالشكل المناسب لفضح دوافع الرجعية العربية وموقفها من موضوعة التضامن العربي باسم «وحدة الصف» و«قومية المعركة»... الخ، واتخاذ هذه الشعارات والدعوات معبراً لدخولها كعامل تخريب للتضامن العربي الحقيقي بمضمونه الكفاحي، وللتأثير على المواقف والتوجهات التحررية لبعض الدول العربية.

- استمرار التعويل على الانظمة الرجعية العربية لقطع النفط عن الدول الامبريالية، وسحب الارصدة من مؤسساتها المالية - مع علم الجميع بحقيقة مواقف هذه الانظمة وعملية اشتداد ترابطاتها الاقتصادية والسياسية بالامبريالية. ورغم عدم انتفاء فعل الضغط الجماهيري على تحقيق أهداف جزئية في هذا الاتجاه.

إن التذكير بهذه المسائل الجوهرية، ينبع من الحرص على تدارسها بعمق أكبر، ولأن بعضاً من الوهم في صفوف بعض فصائل حركة التحرر الوطني العربية مايزال قائماً حول طائفة من التوجهات الخاصة بموضوعة التضامن القومي وفاعلية جبهة الصمود والتصدي، والدور التخريبي الخطير الذي تمارسه الانظمة الرجعية العربية، فضلاً عن التساهل في برمجة حملات شاملة ومركزة ودؤوبة لفضح المخاطر الكبرى الناشئة عن تعاظم الوجود العسكري الامبريالي في منطقتنا العربية، والاشكال المستحدثة للاستعمار الجديد، ومساعي الهيمنة الامبريالية - الاسرائيلية على العالم العربي.

وفي اعتقادنا ان تعميق تحليلاتنا لمجمل الاوضاع والتطورات في البلدان العربية ومحاولة تحديد معالمها ودرجة تطورها، والتوقف بدرجة مناسبة لدى أهم

مظاهر الوجود الامبريالي وأساليب ترسيخه، يتمتع بأهمية كبرى وملحة في الظرف الراهن. ومن واجب الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية قبل غيرها من القوى الوطنية والتقدمية، أن تأخذ زمام المبادرة في التحليل والاستنتاج، وصياغة برامج العمل المشترك لسائر قوى التحرر العربي، مع اقتراح الاساليب الكفيلة بالتصدي الحازم للهجوم المعادي، ووضع حد لحالة التداعيات المتعاقبة والسريعة في الوضع العربي والتي من شأنها، إذا ما استمرت أن تؤول الى عواقب وخيمة على مستقبل النضال العربي ومصير الشعوب العربية بأسرها.

■ **س: ما هي أبرز معالم الوضع العربي التي ترونها جديرة بالتحليل والمعالجة للخروج من حالة التردي الراهنة؟**

■■ ج: من المعلوم ان الافضليات الستراتيجية للمنطقة العربية وثرواتها الطائلة من النفط ومواردها الضخمة، كانت دوماً عاملاً في تعرضها الى شتى مظاهر الهيمنة الامبريالية وسياسات العدوان والتدخل. وقد اتخذت هذه التوجهات والسياسات أطواراً بالغة الحدة في السنوات الاخيرة، وشملت سائر الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، وخاصة بالارتباط مع تحول الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة، منذ أواخر عقد السبعينات نحو سياسة المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفييتي، واقترنت بتصعيد الهجمات على حركة التحرر الوطني العربية وتكثيف المساعي لتوسيع وإحكام الهيمنة الامبريالية على العالم العربي ومحاولة إخضاعه لمتطلبات ستراتيجيتها العدوانية.

وقد شكل انخراط مصر في صفقة كمب ديفيد عام ١٩٧٨، منعطفاً خطيراً في مسيرة النضال العربي التحرري، وكان مؤشراً على حلول حقبة جديدة من الارتدادات العميقة في نهج العديد من الدول العربية.

وخلال هذه الفترة، تعرض العالم العربي، الى سلسلة متعاقبة من أعمال العدوان والتدخل المسلح، ومن التهديدات والضغوط السياسية، والى أشكال شتى من المكائد الدبلوماسية والمشاريع الرامية الى فرض صفقات الاستسلام والهيمنة الاميركية ـ الاسرائيلية على العرب.

وكان أخطر ما حصل في هذه الفترة، بعد إخراج مصر من ساحة النضال العربي التحرري، هو إدخال إسرائيل الى البيئة العربية، وتوريط النظام

الدكتاتوري في العراق بشن الحرب على إيران، والغزو المسلح الاسرائيلي - الاميركي والاطلسي للبنان، وتصعيد التهديدات والضغوط على سوريا، وإرغام المقاومة الفلسطينية على الخروج من لبنان، وتعاظم انحياز وتبعية الانظمة الرجعية للامبريالية. كما شهدت هذه الفترة تطوراً نوعياً في التعاون الاميركي - الاسرائيلي، الذي اتخذ طابع حلف عسكري استراتيجي وتعاون شامل في سائر الميادين، واقترن بإناطة دور أكبر لاسرائيل في العالم العربي وأفريقيا.

وفي سياق هذا الهجوم المركز، بادرت الامبريالية الاميركية وحلفاؤها في (الناتو) الى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة العربية من المغرب الى الخليج، والى تشكيل قوات التدخل السريع، كما واصلت عملية نهب الثروات العربية والتحكم في اقتصاديات العديد من بلدانها وإحكام تبعية الانظمة الرجعية واجتذاب عدد آخر من هذه الانظمة الى دائرة النفوذ الامبريالي.

وبكلمة موجزة تعاقبت في تواتر سريع عملية تحويل العالم العربي الذي تحكمه الرجعية والانظمة الموالية للامبريالية، الى واحد من مكونات ستراتيجية المواجهة العسكرية والسياسية للامبريالية، والى شد اقتصاديات هذه البلدان بشبكة من الترابطات المتداخلة بنيوياً مع الامبريالية والسوق العالمي للرأسمالية. وقد اقترنت هذه التبعية بمزيد من التراجعات والتطورات السلبية في أنحاء شتى من العالم العربي، حيث تتكون الكتل والمحاور الاقليمية الرجعية، ويجري التخلي عن الالتزامات السياسية والعسكرية والاقتصادية المثبتة في مواثيق الجامعة العربية ومقررات مؤتمرات القمة العربية، كما توجّه موارد التنمية لصالح تعميق عملية التطور الرأسمالي، وترصد أموال طائلة لاستيراد السلاح الغربي، وتوضع الموارد الهائلة من عائدات النفط في خدمة الآلة الاقتصادية والحربية للدول الامبريالية.

وتستغل الدول الامبريالية ومؤسساتها المالية الدول العربية المفتقرة الى الموارد لادخالها في دائرة نفوذها والتحكم في توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال اثقالها بالديون المرهقة وتسليط يد الجوع القاهرة على شعوبها. كما تستغل مشاكل العجز في التمويل ونقص الموارد حتى لدى بعض الدول العربية المتحررة للتأثير على سياستها ومواقفها الوطنية ونهجها التقدمي.

وسوية مع الانظمة الرجعية، تعمل الامبريالية على استغلال التوجهات الرجعية، الايديولوجية والسياسية لهذه الانظمة، لحملها على مناهضة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، كما تسعى سوية مع هذه الانظمة لاضعاف أو تقويض علاقات التحالف والتعاون بين الدول العربية المتحررة والمنظومة الاشتراكية العالمية. والى جانب الضغوط والمكائد التي تستهدف إجهاض أي تحول ثوري لصالح الجماهير، تعمل الامبريالية على تنظيم الانقلابات والمؤامرات، وعلى إثارة الحروب والنزاعات المحلية والاقليمية، وتستغل لاغراضها التمايزات الدينية والمذهبية والطائفية والايديولوجية وتدفع الى المقدمة في كل مكان، شعار العداء للشيوعية والسوفييت.

وهي إذ تدمج اسرائيل في بنيتها الستراتيجية ـ العسكرية والسياسية والاقتصادية، تطلق يدها في العدوان والتوسع، وتطبق بدأب الخطط الرامية الى تحقيق مبدأ «الوفاق الستراتيجي» الذي يستهدف إطلاق يد اسرائيل في الوسط العربي ومحاولة إنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس تصفية القضية الفلسطينية وفرض الهيمنة على مصائر شعوبنا، وجر البلدان العربية الى محور التعامل مع اسرائيل والامبريالية الاميركية.

وقد عملت وتعمل الدول الامبريالية وصنائعها من الانظمة الرجعية، على إدامة الحرب العراقية ـ الايرانية التي أشعلتها الدكتاتورية الحاكمة في بغداد، طيلة هذه السنوات، واستغلالها لمصالحها ومحاولة التحكم بنتائجها بالصورة التي تخدم توجهاتها في المنطقة.

وتواصل الدوائر الامبريالية والرجعية اليوم تشديد ضغطها على سوريا وعزلها في محاولة لحملها على الاذعان لخططها ومشاريعها الرامية الى فرض الاستسلام على العرب. كما تواصل مساعيها لعزل دول المغرب العربي عن مشاكل الشرق، وتحاول استدراج الجزائر والتأثير على توجهاتها السياسية.

■ س: نحن ازاء تراجع حاد اذن؟

■■ ج: مما لا شك فيه، أن المواقع التي أحرزتها الامبريالية خلال هذه الفترة، بالتعاون مع حليفتها اسرائيل، وبالاستناد الى قواعدها في معسكر الرجعية العربية، قد آلت الى استحداث حالة من الاختلال الشديد في ميزان القوى، ولكنها حالة

مؤقتة ولم تُحسم بعد لصالح القوى الامبريالية وأعوانها. ولكن من المهم في هذا الصدد التأكيد على أن خروج مصر من دائرة الصراع العربي ضد اسرائيل والامبريالية، قد أحدث خللاً كبيراً في توازن القوى واقترن بسلسلة من التداعيات الخطيرة في الوضع العربي برمته. وتلك حقيقة لا ينبغي التقليل من أثرها خصوصاً اذا ما أخذنا بالحسبان مكانة ودور مصر وثقلها العسكري والسياسي والبشري والثقافي في العالم العربي، واذا ما تابعنا اليوم المساعي التي تبذل لابراز وتكريس الزعامة المصرية للعالم العربي، والدور الخطير الذي باتت تلعبه لتنفيذ الخطط والمشاريع الامبريالية والاسرائيلية. كما نرى من الضروري التأكيد على أن خطورة اتفاقيات كمب ديفيد التي تبرز اليوم بقوة متجددة، لا تكمن فقط في عقد ما يسمى باتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، بل في تحولها الى نهج سياسي وعسكري واقتصادي متكامل مع مكونات وتوجهات الستراتيجية ـ الامريكية ـ الاسرائيلية في المنطقة العربية.

ان تفاقم الخلل في موازين القوى على الصعيد العربي الذي اقترنت بداياته بخروج مصر من جبهة النضال العربي التحرري، والذي أخذ مداه الخطير في مجمل الارتدادات والتراجعات المتعاقبة في العديد من البلدان العربية، قد وفر بيئة مناسبة للأنظمة الرجعية والدكتاتورية الموالية للامبريالية لأن تبرز على المكشوف في الساحة العربية، منسقة خطاها وتحركاتها مع الامبريالية واسرائيل من أجل فرض صفقة مصالحة استسلامية عربية ـ اسرائيلية شاملة، تتوخى في آخر الأمر احتواء العالم العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في اطار ستراتيجية العدوان والهيمنة الأمريكية ـ الاسرائيلية.

■ **س: ما المخرج الأساسي من هذا النكوص أو التراجع؟**

■■ ج: ان الأحداث والتطورات التي أتينا على ذكرها توالت في اطار عملية متناقضة من الصمود والردع والمقاومة في ميادين معينة من العالم العربي، ومن التراجعات الخطيرة في ميادين أخرى. وهي عملية مستمرة تتجدد فيها وتبرز الى المقدمة الأهداف الوطنية التحررية في مجابهة الامبريالية واسرائيل والأنظمة الرجعية، سوية مع أهداف التقدم الاجتماعي والانعتاق الطبقي بوجه الاستغلال والظلم الاجتماعي، ومع قضية الديمقراطية، وحرية المواطنين في مواجهة التسلط

الرجعي والأنظمة الاستبدادية.

الا أننا ونحن في معرض تحليل الوضع العربي وعملية الصراع الجارية وفق معطياته وتطوراته الراهنة، يجدر بنا أن نشير الى ممكنات التصدي والمجابهة وتغيير الموازين الحالية في القوى لصالح شعوبنا والعمل الدؤوب لاحداث انعطاف في مستوى اداء وفعالية حركتنا الوطنية التحررية. وتوفر لنا أمثلة الصمود والمجابهات الظافرة في عدد من بلداننا العربية أملاً يبرره الواقع.

فقد أعطت **ملحمة بيروت البطولية** التي خاضتها المقاومة الفلسطينية بوجه الغزاة الاسرائيليين ـ سوية مع مناضلي الحركة الوطنية اللبنانية والمقاتلين السوريين، أمثلة ساطعة على ما يمكن فعله في مواجهة أكثر القوى المعادية قدرة وعتواً. ونحن نؤكد هذه الحقيقة على الرغم من المأزق الذي واجهته حركة المقاومة الفلسطينية مؤخراً، ومواقف بعض فصائلها.

كما شكلت **حركة المقاومة اللبنانية** الباسلة اشراقة باهرة في الجو العربي، وقد أدت وهي تؤدي اليوم مهمة كبرى في استنهاض عزائم الجماهير في سائر أرجاء العالم العربي، والهامها القدرة على الانتصار.

ان التصدي البطولي للغزاة الاسرائيليين ولقوات التدخل الأمريكية والأطلسية، وارغامها على الرحيل عن لبنان، والغاء اتفاقية ١٧ أيار، لهو مثل بليغ على البسالة والتصميم وعلى امكانية قهر المجتدي وانزال الهزيمة به. ان هذا الانتصار تم بالاستناد الى الدعم الشامل من جانب سوريا والاتحاد السوفييتي. ان أمام توطيد الانتصار اللبناني وجني ثماره شوطاً طويلاً مفعماً بالمخاطر والصعوبات.

يجدر بنا في هذا الصدد أن نتوقف قليلاً، لدى **انتفاضة السودان** الأخيرة التي انفجرت تحت ضغط أزمة مركبة طاحنة، والتي انخرط فيها مئات الآلاف من العمال والكسبة والمهنيين. وفي اعتقادنا أن الحالة الراهنة التي أتاحت لرفاقنا في الحزب الشيوعي السوداني حرية العمل والنشاط السياسي المحكوم باليقظة العالية، هي حالة تستثير فينا الأمل والتفاؤل بقدرة الشعب السوداني وطليعته السياسية وقواه الثورية على حسم هذا التوازن القلق لصالحه، وهو توازن لا يمكن أن يدوم طويلاً. وبالطبع فان تحليلات رفاقنا السودانيين ستغنينا عن الاجتهاد والتنبؤ.

في هذا الصـدد أيضـاً، تجدر الاشارة الى سوريا التي تتعرض للضغوط والمخـاطـر المشتـدة، والى اليمن الديمقراطية، التي تواصل مسيرتها الثورية، وتستحق بجدارة مزيداً من التضامن والدعم من لدن الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية ومن سائر القوى التقدمية العربية والعالمية. وفي الوقت نفسه نتـابـع بشعـور من الأمـل والتفـاؤل الثـوري تصاعد النضال في مصر، وتونس، والمغـرب، والأردن، والجـزيرة العـربية وبلدان الخليج، وهو نضال يتخذ طابع المثابرة ويجري على خلفيات أزمات متفاوتة الحدة بالنسبة للأنظمة القائمة فيها.

وفي العراق، يتواصل النضال بأشكاله المختلفة المسلحة والجماهيرية في ظروف شاقة، ويتسم هذا النضال بروح التحدي الثوري للنظام الارهابي وماكنته العسكرية والقمعية رغم التعتيم الاعلامي، بينما تتفاقم أزمات هذا النظام وتشتد عزلته عن الشعب.

كمـا نتـابـع باهتمـام مساعي حركة المقاومة الفلسطينية لاستعادة وحدتها ونشاطها الثوري ومواقف ليبيا والجزائر وغيرهما. وكل هذه امارات دالة على وجود حالة من الاستعداد والامكانيات الكفاحية التي يمكن أن تؤول الى تغيرات ثورية لاحقة.

■ **س: هل هذه علائم على بداية حالة النهوض؟**

■■ ج: ان ما هو ايجابي في كل هذه الجوانب، وبالحساب الدقيق لميزان القوى على الصعيد العربي، بالقياس الى حجم وثقل الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني، وتعاظم الدور الذي تنهض به الأنظمة الرجعية لصالح المشاريع الامبريالية وسياسة العـدوان والتـوسـع الاسـرائيلية، لم يؤد بعد الى حالة نهوض عام يركن اليه في التصدي الظافر لهذا الهجوم واحباطه، كما لم تتوفر بعد امكانيات متكافئة لدرء المخاطر والتحديات التي تواجهها شعوبنا العربية في الظرف الراهن.

ولبلوغ هذه الحالة المرجوة، ولكي يكون نضالنا هادفاً ومؤثراً، ينبغي تبصير الجماهير العربية، بحقيقة الوضع وتطوراته، وتوجيه اهتماماتها وجهدها النضالي نحو أهداف أساسية تستلزم منا تحديد طبيعتها وابعادها وكشفها بكل قوة المسؤولية.

■ س: ما هي هذه القضايا الأساسية؟

■■ ج: البناء العسكري، تعمق التبعية الاقتصادية للمنطقة، الطابع الاستبدادي لأنظمة الحكم... الخ.

■ س: كيف تنظرون الى القضية الأولى، أي البناء العسكري، وسبل مجابهته؟

■■ ج: لم يشهد العالم العربي، في كل تاريخه المعاصر، مثل هذا التوسع الخطير في أشكال الوجود العسكري الامبريالي، وسياسة اغراق المنطقة بالأسلحة، وعقد الاتفاقات العسكرية مع الأنظمة الرجعية، وغير ذلك من التدابير الرامية الى احكام الهيمنة العسكرية على المنطقة العربية. ويتجلى ذلك في القواعد العسكرية.

لقد عمدت الامبريالية الامريكية، الى العمل بشكل متسارع ومكثف على اقامة القواعد والركائز العسكرية في المنطقة والحصول على التسهيلات العسكرية، في العديد من البلدان العربية، وقد استغلت حالة الارتداد والتراجعات بعد صفقة كمب ديفيد، لتركز وجودها العسكري في سيناء واقامة منظومة للانذار المبكر فيها، وللحصول على امكانية استخدام القواعد الجوية في (غربي القاهرة) والقاعدة البحرية في (رأس باناس) على البحر الأحمر، وتسهيلات واسعة للأسطول السادس في الموانيء المصرية، بالاضافة الى المناورات والتدريبات المشتركة لقوات التدخل السريع في كل من مصر والسودان وسلطنة عمان.

وكانت الصومال قد وضعت القاعدة البحرية في (بربرة) تحت تصرف الأسطول السابع الأمريكي، ومنحت الامبريالية الأمريكية حق بناء قاعدة جوية. وتحولت (سلطنة عمان) الى قاعدة ستراتيجية للقوات البحرية والجوية الأمريكية، حيث وضعت قاعدة (مصيرة) الجوية تحت تصرف قوات التدخل السريع، بالاضافة الى ثلاث قواعد أخرى، ومنشآت عسكرية واسعة. وعما قريب تنتهي أعمال الانشاءات والتوسعات في هذه القواعد والمرافق لاستكمال الترابط في العمليات الستراتيجية ـ البحرية والجوية ـ الممتدة من قاعدة (دييغو غارسيا) في المحيط الهندي، والقواعد الأمريكية الثلاث في كينيا، وحتى جنوب شبه الجزيرة العربية.

وفي هذه السنة يتم انجاز برنامج السنوات الخمس لبناء القواعد العسكرية في هذه المنطقة ـ بما فيها بحر العرب والخليج ـ والتي خصص لها (٣٠) مليار دولار.

وتقدم السعودية تسهيلات عسكرية ضخمة ومنوعة لواشنطن وحلفائها وذلك من خلال اقامة منظومة (الأواكس) التي يديرها الخبراء الأمريكان، ووضع قاعدة (الظهران) تحت تصرف القيادة الجوية الستراتيجية الأمريكية، وبناء مستودعات ضخمة لتخزين الدبابات والصواريخ والأعتدة، كاحتياطات استراتيجية، واقامة المدن العسكرية والموانىء، والمطارات الضخمة ذات الطبيعة العسكرية والمهيأة لاستخدامات القوات الامريكية. ويتجلى الوجود العسكري الأمريكي والأطلسي في السعودية وبلدان الخليج أيضاً من خلال فيالق العسكريين والمهندسين والخبراء الذين يناهز عددهم الـ «١٥٠» الفاً.

وفي البحرين تتمتع الولايات المتحدة وبريطانيا بتسهيلات عسكرية في قاعدة (الجفير) البحرية، وفي مطار (المحرق). وتعمل السعودية والبحرين لبناء مصافي جبارة تتجاوز حاجات الاستهلاك المحلي، بهدف اقامة مراكز متقدمة لتأمين الوقود والامدادات السريعة للاستهلاك العسكري الأمريكي في المنطقة. كما تتمتع الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية في امارة (دبي)، وتستخدم فرنسا ميناء (جيبوتي) قاعدة دائمة لاسطولها الحربي. وضمن مخطط واشنطن لتطويق العالم العربي بسلسلة من القواعد العسكرية، حصلت من المغرب على قاعدة جوية ستراتيجية (غربي مراكش) وتسهيلات في الموانيء المغربية، كما حصلت على تسهيلات عسكرية مماثلة في الموانيء التونسية.

وبالاستناد الى الاتفاقية المبرمة مع نظام نميري المقبور. منحت واشنطن حق بناء ثلاث قواعد جوية وقاعدة بحرية على البحر الأحمر في السودان.

وقد جرى استغلال ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية لوضع أسراب من الطائرات الأمريكية المقاتلة على الأراضي الكويتية والسعودية، كما أباحت الامبريالية الأمريكية لنفسها حق فرض الرقابة البحرية والجوية في مداخل الخليج وبحر العرب.

وقد اقترن مسعى واشنطن لجر هذه البلدان العربية الى استراتيجيتها

العسكرية بعقد سلسلة من الاتفاقات العسكرية الثنائية مع كل من السعودية، والأردن، والمغرب، وتونس، والسودان، وأقامت اللجان العسكرية المشتركة مع حكومات هذه البلدان لغرض التنسيق والاشراف على التسهيلات وامدادات الأسلحة.

كما اقترن تطور الحرب مع ايران، باندفاع النظام الحاكم في بغداد في الارتباط العسكري مع الدول الامبريالية على مختلف المستويات، وعقد اتفاقية أمنية وعسكرية مع تركيا ـ العضو في حلف الناتو ـ وبالتالي، اختيار قاعدة (الحبانية) الجوية لمرابطة احدى طائرات (الأواكس) الأمريكية.

وتنفيذاً لسياسة تحويل المنطقة العربية الى رأس جسر للعدوان والحرب، يتعاظم الوجود العسكري الأمريكي والأطلسي، في البحار المحيطة بالعالم العربي، ويتخذ ذلك شكل مرابطة دائمة للأساطيل والسفن الحربية وحاملات الطائرات المزودة بالأسلحة الصاروخية النووية، وتوسيع نطاق المراقبة الجوية للأجواء العربية لتشمل مصر والسودان وليبيا وأواسط أفريقيا.

وضمن هذا التوجه العدواني، يتواصل الدعم العسكري الاسرائيلي بمقاييس متعاظمة ويتجلى ذلك في تطوير فاعلية الحلف الستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب، وتكريس اسرائيل دولة نووية، واشراكها في برنامج حرب الفضاء، ومساعدتها في تطوير صناعتها الحربية، واقامة قاعدتين جويتين أمريكيتين فوق أراضيها في صحراء النقب، وبالتالي دمجها بالبنية العسكرية الأمريكية وباستراتيجيتها العدوانية في المنطقة العربية والعالم.

وتعمل الامبريالية الأمريكية بسرعة ودأب لتعزيز تشكيلات قوات التدخل السريع، وتجهيزها بمظلة نووية. واستكمال حاجاتها من نقاط الارتكاز الستراتيجية والتسهيلات العملياتية، ومستودعات الخزن الستراتيجي للمعدات والذخيرة في انحاء شتى من العالم العربي، بالاضافة الى البدء ببناء المرافق الخاصة بالمرابطة البرية، وتكوين القيادة المركزية لهذه القوات (سنتكوم).

وتتعزز مشاركة حلفاء واشنطن في نشر الأساطيل والقواتُ في بحر العرب والخليج والبحر الأحمر، من خلال مبادرة بريطانيا وفرنسا الى تكوين (فيلق الانزال الجوي الخاص البريطاني) و(قوات العمليات السريعة الفرنسية)، والى تعزيز

وجودهما العسكري البحري، واجراء المناورات والتدريبات المشتركة مع القوات البحرية والجوية الأمريكية في المنطقة.

ويتخذ الوجود العسكري الامبريالي اليوم طابعاً شديد الخطورة، **بسبب تركيز الصواريخ النووية متوسطة المدى في اسرائيل، والمباشرة بوضعها على الأراضي العمانية، وعقد اتفاقية سرية بهذا الخصوص مع السعودية.** كما يجري نشر الصواريخ المجنحة ذات الرؤوس النووية على الأراضي العمانية، فضلاً عن الطائرات والسفن الحربية للأسطول السابع المزود بمثل هذه الصواريخ ـ وذلك بهدف استكمال قوس التهديد النووي الموجه ضد الاتحاد السوفييتي والممتد من أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط.

مما لا شك فيه، ان اشتداد وتفاقم مظاهر الهيمنة العسكرية الامبريالية في العالم العربي، **والعمل على تحويله الى ساحة للمجابهة العسكرية النووية ضد الاتحاد السوفييتي وحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، قد أنشأ ظرفاً خطراً للغاية على مصير ومستقبل الشعوب العربية**، ذلك أن منطق الصراع في حالة نشوب حرب نووية، سيؤول لامحالة الى تعرض تلك البلدان العربية المنخرطة في ستراتيجية العدوان الامبريالية الى الضربات النووية الجوابية. كما أن اتساع الوجود العسكري الأمريكي والأطلسي في انحاء شتى من العالم العربي، والمقترن بتعاقدات مع الحكومات الرجعية الموالية للامبريالية، قد أدى ويؤدي الى **انتهاك حرية الشعوب العربية وسيادتها الوطنية وتحويلها الى رهينة بأيدي الامبرياليين، والى أداة في مغامراتهم العدوانية**، ومن شأن هذا الوضع الخطير أن يسلب كل المكتسبات التحررية التي أحرزتها شعوبنا العربية في نضالها الشاق والمديد لتصفية القواعد العسكرية، وتحرير بلدانها من السيطرة الاستعمارية ومن مواثيقها واحلافها العسكرية المذلة. كما يتيح لاسرائيل، الشريك الستراتيجي للامبريالية الأمريكية، امكانية أكبر لمواصلة سياستها العدوانية والاندفاع لدرجة أشد في طريق التوسع الاقليمي والمشاركة الأكثر فعالية في فرض الهيمنة الأمريكية ـ الاسرائيلية على العالم العربي والتحكم بمقدرات شعوبه، ان أفضل اسهام تقدمه شعوبنا لقضية تحررها وللسلام العالمي، هو النضال المثابر والأشد عزماً لتصفية الوجود العسكري الامبريالي في منطقتنا العربية.

■ س: هل تشكل المشتريات الضخمة من الأسلحة التي تتدفق على الأنظمة الرجعية جزءاً من هذه السياسة؟

■■ ج: بدون أي نقاش. فستراتيجية تعزيز الوجود العسكري الامبريالي المباشر تقترن بسياسة **اغراق المنطقة بالأسلحة**، في اطار منظور تكاملي في أنماط السلاح، وأنظمة التدريب والبناء العسكري، الذي يستجيب لمتطلبات الستراتيجية العسكرية الامبريالية ويعود بأرباح طائلة على احتكارات السلاح.

وتتجلى خطورة هذا التوجه من خلال التوريدات الهائلة من الأسلحة للدول الرجعية ذات الموارد المالية الضخمة، وتلك الدول السائرة في ركاب واشنطن على شكل هبات أو قروض مرهقة. ويلاحظ هنا مثلاً، أن النفقات العسكرية في الشرق الأوسط لعام ١٩٨٠ وحده قد بلغت زهاء (٤٠) مليار دولار. وان بلدان الشرق الأوسط، وخاصة الدول النفطية، قد **انفقت عام ١٩٨٢ على استيرادات الأسلحة أكثر مما أنفقته جميع الدول النامية الأخرى**. وقد بلغت هذه النفقات عام ١٩٨١ أكثر من (٥٣) مليار دولار، كما أنفقت السعودية والكويت والامارات وقطر نحو (٤٧) مليار دولار على شراء الأسلحة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ وقد بلغ رقم الانفاق في موازنة السعودية عام ١٩٨١ مثلاً أكثر من (٢٧) مليار دولار، متفوقة في ذلك على بلدان مثل فرنسا والمانيا الغربية، واليابان، والهند وكندا وغيرها.

أما العراق المتورط في الحرب، فقد تجاوز كل المقاييس في استيراد الأسلحة وخاصة من الدول الغربية. ويلاحظ هنا أيضاً، أن صادرات الأسلحة الى الدول الرجعية قد اتخذت مقاييس متعاظمة اثر صفقة كمب ديفيد، وشملت العديد من البلدان مثل سلطنة عمان، والسودان والمغرب، والأردن، واليمن الشمالية وغيرها. ويتركز الاهتمام حالياً من جانب واشنطن على تعزيز المرتكزات الأساسية الثلاث لستراتيجيتها الشرق أوسطية، وهي **اسرائيل والسعودية ومصر، وكذلك الأردن**، في سياق مساعيها لفرض الوفاق الاسرائيلي ـ العربي ـ الأمريكي.

والى جانب الأهداف العسكرية المتوخاة من سياسة جر دول المنطقة الى سياسة سباق التسلح واغراقها بالأسلحة، هنالك أيضاً **هدف اقتصادي، يقوم على استنزاف موارد هذه البلدان**، من خلال السعر الاحتكاري لمبيعات الأسلحة الذي يجلب لاحتكارات السلاح أرباحاً أسطورية. كما أن التوجه لعسكرة اقتصاد هذه

البلدان ناشيء عن حقيقة أن رأس المال الاحتكاري اذ يحاول التغلب على نزوع مستوى الأرباح الى الانخفاض بالنسبة للسلع المصنعة، يتوجه نحو الصناعة الحربية مستخدماً كل السبل لعسكرة الاقتصاد.

ولا يقتصر مفعول السعر الاحتكاري على مبيعات الأسلحة، بل يتعداه الى المنشآت العسكرية الباهظة الكلفة والتي تتولى بناءها عادة الشركات الاحتكارية والمؤسسات العسكرية، وقد قدرت كلفة بناء المؤسسات العسكرية في السعودية مثلاً بثلاثة أضعافها في الولايات المتحدة وبضعفين بالنسبة للمؤسسات والمرافق الأخرى.

ومعلوم أن السعودية مثلاً قد رصدت مبالغ هائلة لبناء منشآت ومرافق عسكرية وبضمنها (٦) قواعد بحرية، وعدة مطارات، و(٨) مدن عسكرية منها مثلاً (مدينة الملك خالد) التي جاوزت في حجمها ومرافقها مؤسسة (البنتاغون) وكلفت ما يزيد عن (٨,٥) مليار دولار.

إن تكثيف مبيعات الأسلحة يستهدف ـ كما يعلن قادة واشنطن ـ توفير **احتياطي استراتيجي من الأسلحة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي**، حيث تكون جاهزة للاستعمال السريع والمباشر.

ومن هنا، يتضح بأن توريدات الأسلحة بهذه المقادير الضخمة، وبناء المنشآت العسكرية لا ترتبط بحاجات دفاعية بالنسبة للأنظمة الرجعية.

وتستخدم سياسة توريد الأسلحة، كقناة مهمة **للتغلغل السياسي**، حيث تجر هذه العملية الى سلسلة من العلاقات والتفاعلات، من خلال ضرورات الحضور الدائم لآلاف من الخبراء العسكريين، والحاجة الى قطع الغيار، واستغلال بعثات التدريب من قبل الأوساط الامبريالية، لتشكيل طابور من اعوانها داخل الدولة المستوردة للسلاح. كما تسهم هذه العملية في آخر الأمر، في فرض التنسيق العسكري والسياسي بين الطرفين، وتحقيق مبدأ الجمع بين ستراتيجية المجابهة المباشرة وستراتيجية المشاركة الاقليمية.

ان الأوساط الامبريالية اذ تعترف بالأغراض العسكرية الستراتيجية والاقتصادية لسياسة اغراق المنطقة بالسلاح، لاتكتم أغراضها الأمنية فيما يتعلق بابقاء أعوانها في الحكم وابعاد ما تسميه «التأثير الشيوعي» والعناصر الثورية في

العالم العربي والتصدي «للنفوذ السوفييتي».

كما لا تكتم حساباتها القائمة على تأمين التفوق العسكري الاسرائيلي. من جهة أخرى، ترى هذه الأوساط أن من شأن هذه السياسة أن تؤثر على البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتلقية للسلاح من خلال انشاء قطاع عسكري وسط المجتمع، له تأثيره المباشر على عملية التطور الاقتصادي والتوجه السياسي لهذه البلدان.

ويهمنا بالاضافة الى ذلك، ان نلاحظ، أن من بين ما تستهدفه هذه السياسة، هو توجه الدول الرجعية الثرية نحو تغطية أثمان صفقات السلاح الذي يقدم للأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية وما يماثلها من الأنظمة الموالية للامبريالية. ومن بين شواهد كثيرة على ذلك، فقد تطوعت السعودية ودول الخليج لدفع زهاء (٣٠) مليار دولار ثمناً لصفقات الأسلحة التي عقدها النظام العراقي مع الدول الامبريالية.

كما تستهدف هذه السياسة، ابعاد هذه البلدان عن التعامل مع الاتحاد السوفييتي، فيما يتعلق بحاجاتها الدفاعية، على الرغم من أن أسعار الأسلحة السوفييتية هي أقل عادة بمرتين أو ثلاث من أسعار نظائرها الغربية.

وتتيح هذه السياسة، كما دلت في الواقع، انشاء أوضاع تستلزم مضاعفة حجم القوات المسلحة للبلدان المتلقية للسلاح، وتحويلها الى متمم لقوات القمع الداخلي. كما توفر ذريعة لاقامة المناورات العسكرية المشتركة، وتنسيق خطط التدخل لدى حدوث أي تطور ثوري في البلدان العربية الأخرى.

ان سياسة اغراق المنطقة بالأسلحة، تقود بالتالي الى عسكرة الاقتصاد والحياة السياسية والاجتماعية، والى وضع العقبات أمام تحديث وتنويع البنية الاقتصادية الوحيدة الجانب وابقائها في حالة من التخلف المزمن. كما تلعب دوراً مؤثراً للغاية في تعميق ظواهر التبعية والتكامل العسكري والاقتصادي والسياسي مع الامبريالية.

■ **س: هذا يقودنا الى مسألة الأرصدة المالية الضخمة في العالم العربي وسبل انفاقها ونتائج هذا الانفاق؟**

■■ ج: تتصرف البلدان العربية ذات الأنظمة الرجعية والمنتجة للنفط بموارد هائلة

من عائدات تصدير النفط، التي يجري تبديدها بأشكال مختلفة وبضمنها ما يسمى بـ «الفوائض» المالية التي توظف في أسواق الدول الرأسمالية.

فالى جانب عمليات استنزاف هذه الموارد عن طريق التوسع في تصدير الأسلحة، تعمد الاحتكارات والدول الامبريالية الى عملية «اعادة امتلاك» الموارد الفائضة عن طريق اجتذابها الى أسواق المال في الدول الرأسمالية وادخالها في الدورة الاقتصادية، وكذلك عن طريق تصدير السلع المصنعة بحجوم متعاظمة وبأسعار التضخم العالية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة، نشوء مركز عربي مالي ضخم اكتسب صفة دولية بحكم اشتراكه في الحركة المالية لتسليف وتصدير رأس المال، ولكنه بقي مركزاً تابعاً غير مستقر، وثانوياً بالقياس الى بورصة الأرصدة العملاقة في الدول الرأسمالية، ومحكوماً بالتالي بآلية المراكز المالية العالمية. وقد ضخ هذا المركز حتى الآن مئات المليارات من الدولارات الى هذه المراكز، وهو يستقر منذ أواخر عام ١٩٨٤ على رقم يتجاوز الـ (٦٠٠) مليار دولار من الأرصدة الموظفة في المصارف والمؤسسات المالية بصورة ايداعات مصرفية، وسندات وأسهم، ومؤسسات تمويلية، واستثمارات عقارية ـ فضلاً عن احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية والذهب.

وتعتبر السعودية، أكبر مالك للأرصدة الموظفة في أسواق الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة. وهي، سوية مع بلدان الخليج الأخرى، توجه أرصدتها في قنوات عديدة للاقراض والتمويل الموجهة أساساً لمصلحة الدول الامبريالية، وعدد من البلدان النامية ذات التوجه الرجعي، بينما تعاني بلدان عربية ونامية أخرى كثيرة السكان من وطأة الفقر، وشحة الموارد، واختلال ميزان المدفوعات، من وطأة الديون المرهقة التي تقدمها الدول الامبريالية والمؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تتغذى على هذه الأرصدة. واذا ما أخذنا بالحسبان حجم هذه الأرصدة، ومقدار الاستثمارات والايداعات المصرفية للسعودية وبلدان الخليج في الولايات المتحدة والبالغة نحو (٢٤٠) مليار دولار، لوجدنا ـ بعد حساب بسيط ـ أن حجم هذه الأرصدة يوازي تقريباً الميزانية العسكرية الأمريكية. أي أن الدول الرجعية الخليجية، تسهم عن هذا الطريق بتسليح الامبريالية

الأمريكية وحلفائها، وتغطية جزء هام من انفاقها العسكري، وبالتالي فهي تدعم في الواقع سياستها العدوانية ازاء العالم العربي، وفي تغذية الدعم الأمريكي لاسرائيل.

ان العديد من أسواق السندات والأسهم في الدول الرأسمالية، وكذلك المؤسسات العالمية للاقراض والتمويل مثل (صندوق النقد الدولي)، و(البنك الدولي للانشاء والتعمير)، بالاضافة الى العديد من المصارف العالمية والاقليمية، وصناديق الدعم والائتمان **تتصرف بمقادير ضخمة من هذه الأرصدة على الضد من مصالح الحكومات المالكة لهذه الأرصدة.**

فالسعودية وبلدان الخليج التي تعاني اليوم من مظاهر العجز في تمويل خططها واحتياجاتها، وفي موازناتها السنوية جراء انخفاض صادراتها ومواردها من النفط، بعد مساهمتها في عملية اغراق السوق بالنفط وتخفيض أسعاره، انما تواجه **عواقب سياستها هي بالذات.** فالى جانب ما تعرضت له أرصدتها من ضربات استهدفت القضاء على العوائد المتحققة من الاستثمارات في الأسواق المالية عن طريق التخفيض في سعر الدولار والذي آل الى انقاص قيمة الأصول المالية للعوائد والأرصدة، تتعرض الكتلة النقدية اليوم لكل من السعودية وبلدان الخليج الى ما يشبه حالة التجميد، بسبب الايداعات المصرفية الطويلة الأمد، والأزمات التي تتعرض لها استثماراتها في الشركات والمؤسسات المختلفة، فضلاً عن القيود الموضوعة على هذه الاستثمارات ـ الأمر الذي يقيد حركتها في التصرف بها وحتى باحتياطياتها النقدية.

لقد حاولت الأنظمة الاقطاعية ـ البرجوازية في السعودية والخليج المرتبطة بوشائج الولاء والترابط التبعي مع الامبريالية، أن تبرر توجيه أرصدتها الفائضة الى السوق العالمي للرأسمالية وعدم استثمارها في الداخل أو لمصلحة التطور الاقتصادي في العالم العربي، من خلال المغالاة في ضعف «القدرة الاستيعابية» **للسوق الداخلي والعربي** ـ أي قصور اقتصاديات البلدان العربية للاستثمار أو لامتصاص العرض المتاح من الموارد المالية واستثمارها بشكل مربح. ولكن الواقع، هو أن **الطبيعة الطبقية لهذه الأنظمة وتوجهها السياسي، وانخراطها المشتد في التعاون مع الامبريالية، هي التي تكمن وراء هذه الحجة.** كما أن ترابطاتها

التكاملية مع الرأسمالية العالمية على مختلف الميادين هي التي تتحكم في عملية استثمار مواردها الفائضة بعيداً عن مصلحة شعوبها وعن مصالح النضال العربي التحرري.

ان نظاماً متحرراً من التبعية، معادياً للامبريالية وتقدمياً في نهجه الاقتصادي ـ الاجتماعي، لقادر على تجاوز معوقات الاستثمار وتذليلها، وتوجيه الموارد الوطنية برمتها نحو تغيير البنى المتخلفة لاقتصاديات هذه البلدان وتحديثها، وتقديم العون للبلدان العربية المفتقرة الى الموارد، وقد استطاعت بلدان عربية منتجة للنفط كالجزائر مثلاً أن تمتص جميع مداخيلها النفطية وفق خطط طموحة للانماء الاقتصادي والاجتماعي، دون أن تنجرف وراء جاذبية استثمار أرصدتها في الخارج. ورغم أية أخطاء أو اخفاقات تقع في هذا الاتجاه، يبقى استثمار الموارد **في الداخل، أفضل من استثمارها في أسواق الدول الرأسمالية وتعريضها للتآكل والمخاطر.** كما يسهم هذا النمط من الاستثمار الداخلي في ادخال تغييرات هيكلية على البنية الاقتصادية يخرجها من التخلف ويحررها من الاتكال على مورد وحيد معرض للاستنزاف والنضوب، كما يحصنها ازاء الاختناقات والمآزق التي باتت تتعرض لها اليوم الدول الرجعية في السعودية والخليج.

وقد برهنت تجارب بعض البلدان المستقلة المنتجة للنفط على أن بالامكان، وحتى في اطار البنية الاقتصادية البرجوازية، تحقيق انجازات لا يستهان بها بشأن معالجة بعض مظاهر الضعف في القدرة الاستيعابية للسوق الوطنية، واقامة بعض المشاريع والصناعات والهياكل التحتية الانتاجية التي يمكن أن تخدم كأساس مادي للتطور الاقتصادي اللاحق على يد سلطة شعبية.

وتبقى البلدان العربية المفتقرة للموارد ميداناً رحباً للاستثمار المجزي ـ شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، خصوصاً اذا أخذنا بالحسبان أن معدل الربح في هذه البلدان هو أعلى منه في الدول الرأسمالية، بسبب انخفاض الأجور وكلفة النقل، ووفرة المواد الأولية وكلف الانتاج بوجه عام. هذا مع العلم بأن جزءاً من الأرصدة العربية يتجه فعلاً الى هذه البلدان من خلال المؤسسات المالية الرأسمالية وبخاصة صندوق النقد الدولي ـ الذي يفرض شروطاً تعسفية على دول عربية عديدة أرهقتها الديون، وهي شروط تفرض عليها الايغال في طريق التطور الرأسمالي،

وتفاقم من تبعيتها للرأسمالية العالمية، وتنشيء ظروفاً وعوامل اضافية لدفعها في طريق المساومات والخضوع للامبريالية.

ان نهج الرجعية ذات الموارد النفطية والمالكة للأرصدة، قد برهن على أنها مستعدة للمغامرة بكل مخاطر الاستثمار في الأسواق الرأسمالية، وبكل عواقب الاستنزاف والهدر والتآكل للموارد المالية، من أن توجه ولو جزءاً هاماً منها الى السوق العربية، التي ترتبط باتفاقات اقتصادية مبرمة ـ كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية التكامل الاقتصادي العربي، واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وصندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وستراتيجية العمل العربي المشترك، وعقد التنمية المشتركة.. الخ.

كما برهن نهج هذه الأنظمة على نزوعها المشتد **للانفصال عن الاقتصاد العربي والبيئة العربية مقابل الاندفاع بدأب في طريق التبعية والتكامل مع الاقتصاد الرأسمالي**، والحرص على مقوماته واستقراره وثباته أمام الأزمات التي يتعرض لها. وتقدر استثمارات الدول العربية النفطية في السوق الرأسمالي العالمي **بعشرة أضعاف ما هو مستثمر من مواردها في العالم العربي**.

وفي سياق هذا التوجه، ترفض دولة كالسعودية ومعها دول الخليج (باستثناء الكويت) توظيف ولو جزء يسير من مواردها في السوق الاشتراكي العالمي ـ رغم ما يتوفر فيه من أفضليات وأرباح مجزية، وعوامل جذب وضمانات تتفوق على نظائرها في السوق الرأسمالي العالمي. فالقدرة الاستيعابية للسوق الاشتراكي غير محدودة، والضمانات ضد التجميد والمصادرة متوفرة، والنظام المصرفي يتمتع بشهرة عالمية، وحرية التصرف بالودائع مضمونة، فضلاً عن العائدية المالية وسعر الفائدة المصرفية الذي هو نفسه في البلدان الرأسمالية، كما تضمن الدول الاشتراكية، بحكم اشرافها الكامل على شؤون المال والاقتصاد استقراراً كاملاً للعملات وقدرة على التحكم بأسعار السلع والتبادل المتكافيء، بالاضافة الى تخصصها في انتاج العديد من السلع والتجهيزات التي تحتاجها البلدان العربية مقابل المنتجات المحلية بما في ذلك السلع المصنعة. ومما هو جدير بالاشارة، هو أن القروض التي تحصل عليها البلدان الاشتراكية من سوق العملات الدولية،

تأتي في جانب لا يستهان به منها من الأرصدة العربية المودعة في هذه الأسواق. وكل ما في الأمر هنا، هو أنها تتم بصورة غير مباشرة وبمعزل عن مالكيها. كما أن البلدان الاشتراكية لا تعرف الركود الاقتصادي، بما في ذلك هبوط الطلب على النفط وتنزيل الأسعار، حيث يمكن في مثل هذه الظروف أن تتمتع البلدان العربية المنتجة للنفط بفرص وامكانيات فريدة للتعاون والتنسيق لمجابهة ضغوط الاحتكارات وتحكمها في الأسعار وفي العرض والطلب على النفط.

وقد دلت التجربة على أن الدول الاشتراكية التي تبدي اهتماماً بتوسيع مشترياتها من النفط والغاز العربي، لا تسعى كما تفعل الدول الرأسمالية ـ الى ابقاء هذه البلدان في اطار تخلفها التقليدي الوحيد الجانب والقائم على تصدير النفط، بل تقدم لهذه البلدان المساعدة الشاملة لتجاوز تخلفها الاقتصادي وفي تشكيل الهيكل الاقتصادي المتقدم والمتنوع الذي يؤمن لها المشاركة المتساوية والعادلة في التقسيم الدولي للعمل، بالاضافة الى المساعدة في بناء وتحسين البنى التحتية الانتاجية، واعداد الكوادر الفنية، والوفاء بالالتزامات المالية.

وفي ظروف الركود الاقتصادي والتضخم، والتقلبات النقدية، والتأثيرات السلبية لذلك كله على اقتصاديات البلدان العربية، فان توجيه جزء هام من الموارد الفائضة الى ميادين الاستثمار في السوق العالمي للمنظومة الاشتراكية، بما في ذلك انشاء المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية المشتركة هو على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية والسياسية.

■ س: الرجعية تستخدم هذه الأرصدة كسلاح سياسي. . . .

■■ ج: تستغل السعودية وبلدان الخليج الرجعية مواردها المالية لاغراض سياسية مفضوحة تماماً. فهي توجه جزءاً منها لتغذية حرب الدمار والموت بين العراق وايران، ولدعم الدكتاتورية الحاكمة في العراق، كما توجهها لتلك الدول المنخرطة في صفقة كمب ديفيد، والمغرب واليمن الشمالية، والعصاة الأفغان، وبهدف عرقلة التطورات التقدمية في العالم العربي والاسلامي، وبالاجمال تقديم مساعدتها لتلك الدول التي تتعاون مع الامبريالية أوتعادي الاشتراكية والاتحاد السوفييتي. وهي اذ تمسك عن تقديم هذه المساعدات أو تهدد بقطعها كوسيلة للضغط على أية دولة عربية تختار طريق النضال ضد الامبريالية والعدوان

الاسرائيلي، تبدي تردداً ملحوظاً في المساهمة في المشاريع العربية المشتركة، وتسعى لفرض شروطها على أوجه انفاق القروض أو المساعدات الشحيحة التي تقدمها. وتعتبر زهيدة للغاية مساهمتها في اقتصاديات ومؤسسات البلدان العربية، بالقياس الى مساهمتها في الشركات والمصارف والمؤسسات المالية المشتركة في البلدان الرأسمالية ـ رغم أن الاقتصاديات العربية مهيأة الى حد المجاعة لاستثمارات مالية ضخمة للغاية ولأمد طويل. ان المشاريع الطموحة لتطوير السوق العربية المشتركة، أو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أو تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، وستراتيجية طويلة الأمد للتنمية، والتي تستهدف اضعاف ارتباطات الاقتصاد العربي بالرأسمالية العالمية، لايمكن أن تتحقق الا باستعادة الأرصدة العربية وتوطينها في العالم العربي، وتوظيفها في مشاريع انتاجية عربية، وهذا هدف منوط أولاً وأخيراً بازاحة الأنظمة الرجعية عن الحكم.

■ **س: مادام الحديث قد جرى عن الأرصدة المالية وسبل استثمارها فلابد من التطرق الى العلاقات الاقتصادية عموماً مع العالم الرأسمالي، وأشكال التبعية المتولدة عنها؟**

■■ ج: تشتد تبعية البلدان العربية للامبريالية وسوقها الدولي من خلال التوسع في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان الرأسمالية، وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في حجم التعامل الاقتصادي مع الدول الرأسمالية بصورة نسبية ومطلقة على حساب التعامل مع البلدان العربية والنامية والبلدان الاشتراكية. وتتراوح نسبة التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الرأسمالية بين ٩٠-٩٥٪ بالنسبة للسعودية وبلدان الخليج وعدد من الدول العربية الرجعية، وبين ٨٠-٩٠٪ بالنسبة للدول الأخرى. ولا يوجد بلد عربي يقل تعامله مع السوق الرأسمالي العالمي عن ٧٥٪، بينما لا يتجاوز التعامل بين أي بلدين عربيين الـ٧٪ في أفضل الأحوال.

ويظل تعامل بعض الدول العربية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية في حدوده الدنيا ـ على الرغم من الأفضليات الأنف ذكرها والمرتبطة خاصة بمهمة تحديث وتنويع البنى الاقتصادية المتخلفة، وبالتالي اضعاف تبعية اقتصاديات البلدان العربية للرأسمالية العالمية وتحقيق استقلالها الاقتصادي. يضاف الى ذلك

كما ذكرت، تجنب الأزمات الاقتصادية والنقدية، والتضخم وغيرها من الأعراض السلبية للاقتصاد الرأسمالي ـ فضلاً عن موقف الاتحاد السوفييتي المعروف في تدعيم القدرة الدفاعية للبلدان العربية والمساندة الشاملة التي يقدمها لحركة التحرر الوطني العربية.

ان توسيع علاقات التعامل الاقتصادي والتجاري مع البلدان العربية، هو أحد **الأوجه الخطيرة للاستعمار الجديد** الذي يستهدف الى جانب جني **الأرباح الفاحشة تعميق تبعية البلدان العربية للامبريالية وشدها بروابط هيكلية بالبنية العامة للرأسمالية العالمية**. كما أن اعتماد الامبريالية سياسة التسليف للبلدان العربية المفتقرة الى الموارد، انما يستهدف ايقاعها في مأزق التبعية المطلقة للامبريالية، والتحكم باتجاهاتها السياسية وتطورها الاقتصادي. ان تفاقم مديونية بعض البلدان العربية ـ كالسودان، ومصر والعراق، والمغرب، والجزائر، والأردن، وغيرها، يشكل قيداً مرهقاً عليها. اذ ستشكل هذه الديون التي تعد بعشرات المليارات، وفوائدها المتراكمة والعجز عن تسديدها، عبئاً جسيماً يصعب التخلص منه.

ويجر التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الرأسمالية طائفة من المشاكل والأزمات التي تعانيها الرأسمالية، وخاصة **التضخم**، الذي يلعب دوراً خطراً في استنزاف موارد البلدان العربية وخاصة تلك البلدان المنتجة للنفط. ومعلوم أن مشكلة التضخم في أسعار السلع والخدمات المصدرة الى الدول النامية قد ترافقت على مر السنوات الماضية مع سياسة **انقاص القيمة الفعلية لعائدات النفط، والصادرات بوجه عام**، الأمر الذي الحق اضراراً فادحة بهذه البلدان، سوية مع غيرها من البلدان النامية، وأسفر عن فتح ما يسمى بالحوار العربي ـ الأوروبي والحوار بين الشمال والجنوب، دون أن يسفر عن أية نتيجة. كما ترافق هذا التوجه من جانب الدول الرأسمالية، ودفع الدول العربية والنامية الى التوسع المضطرد في استيراد السلع والتجهيزات وحتى المواد الغذائية من العالم الرأسمالي، وتشديد اعتمادها على منتجات السوق الرأسمالي، وبالتالي ابقاء اقتصاديات هذه البلدان، وبخاصة البلدان المنتجة للنفط، في **حالة تخلف مزمن** ومرتبط بمورد وحيد هو النفط. ويكفي أن نشير الى أن نسبة تمويل برامج الاستيراد من عائدات النفط بالنسبة للسعودية، هو (٩٩,٩٪) وبالنسبة للعراق (٩٩,٢٪). وقد اتخذ استيراد

السلع في السنوات الأخيرة مقاييس متعاظمة جاوزت (١٠) أضعاف بالنسبة للسعودية وبلدان الخليج والعراق والجزائر وغيرها. كما بلغت بالنسبة لبلدان عربية أخرى، خلال العشرة أعوام المنصرمة زهاء (٨) أضعاف بالنسبة لسوريا، و(٧) اضعاف بالنسبة للأردن. وتم استيراد السلع بأسعار التضخم العالية والتي تصاعدت بقفزات سريعة في العالم الرأسمالي خلال السنوات الأخيرة، واتخذت بالنسبة للبلدان النامية طابع عملية مخططة محكومة بمنظومة كاملة من العتلات الاقتصادية ليس فقط في ميداني الانتاج والتداول، بل أيضاً في ميدان التبادل التجاري غير المتكافيء، والأسعار الاحتكارية للسلع، وتردي شروط التسليف، ورفع سعر الفائدة وتخفيض سعر الدولار.. الخ. وقد نشأ عن هذه الأوضاع الناجمة عن التفاوت الكبير بين أسعار صادرات البلدان النامية وفي مقدمتها البلدان العربية المنتجة للنفط، وبين أسعار السلع المستوردة، خسارة تقدر بـ (١٧٥) مليار دولار خلال عقد السبعينات حسب معطيات سكرتارية (اليونكتاد)، كما بلغت أرباح الاحتكارات خلال عام واحد فقط نحو (٢٠٠) مليار دولار.

ومما هو جدير بالذكر أن السعر الاحتكاري الذي تباع به السلع الرأسمالية الى البلدان العربية والنامية، أعلى بكثير من أسعار هذه السلع في أسواق الدول الصناعية نفسها.

لقد تجاوزت استيرادات البلدان العربية المصدرة للنفط مجموع استيرادات البلدان النامية الأخرى، واتخذ التضخم المستورد مقاييس لم يسبق لها مثيل.

واذا ما أخذنا بالحسبان النسبة الطاغية للتعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق العالمي للرأسمالية، لأدركنا حجم الأثر الذي يحدثه استيراد التضخم على اقتصاديات هذه البلدان وانعكاساته المباشرة على مستوى الأسعار المحلية وعلى مستوى معيشة الغالبية الساحقة من جماهير الشعب.

وقد اتخذت عملية استيراد التضخم هذه المقاييس جراء المبالغ الطائلة التي أرصدتها الدول العربية، وبخاصة الدول الغنية بموارد النفط، لاستيراد الأجهزة والمعدات والمعارف التكنولوجية والخدمات الفنية، فضلاً عن التعاقدات الضخمة مع الشركات الاحتكارية لتنفيذ خطط التنمية. ويكفي أن نشير هنا الى أن السعودية قد خصصت لخطة التنمية (١٩٧٥-١٩٨٠) نحو (١٤٢) مليار، والعراق (٤٩)

حمد الناصر كتب

مليار، والجزائر أكثر من (٣٠) مليار، وليبيا نحو (٢٥) مليار، والكويت (١٥) مليار، وتقدر مصادر عليمة أن كلف المشروعات الانمائية، التي يفترض أن تنفق في عقد الثمانينات تتراوح بين (٣٠٠-٤٠٠) مليار دولار. ومن هنا جانب من عوامل المأزق المالي الذي تعانيه السعودية وبلدان الخليج حالياً ـ جراء التعاقدات الضخمة مع الشركات الاحتكارية التي سبق أن التزمت بها قبل تخفيض انتاج النفط وأسعاره.

ومن هنا أيضاً يتبين أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط قد تحولت ليس فقط الى ممول للدول الرأسمالية من الموارد «الفائضة» بل أيضاً الى سوق ضخمة لشراء المنتجات الصناعية والمواد الغذائية بأسعار التضخم المرتفعة والى مصدر للأرباح الفاحشة التي تجنيها الاحتكارات.

هذا ومن المعلوم أن الغالبية الساحقة من مشروعات التنمية قد نفذت أو أنيط تنفيذها بالشركات متعددة الجنسية في سائر مجالات الصناعة وفروع البناء التحتي ـ ولا سيما في قطاع صناعة التكرير، واستخدامات الغاز، وفي قطاع البناء والنقل والمواصلات وبناء الموانيء والمدن والمطارات والفنادق... الخ ـ وحتى فيما يتعلق بتجهيز اليد العاملة والخبراء.. وتتحكم الشركات الاحتكارية بمصير المشروع بأشكال عديدة ـ وخاصة من خلال (المقاولة الطويلة الأمد) أو (المشروع الجاهز) أو (المشاركة مع رأس المال المحلي) أو (الادارة اللاحقة) للمشروع.

ويترافق ذلك مع اقامة الفروع للشركات والمصارف والمكاتب التجارية والاستشارية وغيرها. ففي العراق مثلاً بلغ عدد فروع الشركات الأجنبية المتوطنة في العراق عام ١٩٧٨ (٣٤٧) شركة، وأكثر من ضعف هذا الرقم في السعودية وبلدان الخليج. كما بلغ عدد المصارف الأجنبية في السعودية (٣٦) مصرفاً ـ باستثناء فروع المصارف الكبرى، وفي البحرين (٥٧) مصرفاً ـ منها (٣٢) فرعاً لمصارف عالمية.

وجدير بالذكر أيضاً، أن انتقال التضخم عبر آلية العلاقات الاقتصادية الخارجية (من خلال التجارة والتعاقدات الضخمة على تنفيذ المشاريع) قد أثر بصورة مباشرة وعمق الى أقصى حد مفعول العوامل الداخلية المولدة للتضخم الذي يشكل عبئاً مرهقاً على عاتق الكادحين. ولا يقتصر الأمر هنا على البلدان الغنية بموارد النفط بل يتعداه الى سائر البلدان الواقعة في دائرة التعامل مع السوق

الرأسمالي العالمي. ومن هنا نجد شعوب العديد من البلدان العربية المفتقرة الى الموارد، تأن تحت **وطأة الجوع والحرمان والديون في «عالم الازدهار النفطي»**.

وتعاني الملايين من سكان العالم العربي من وطأة التضخم وارتفاع الأسعار، بصورة لم يسبق لها مثيل، واذا كان بمقدور الدول النفطية الثرية أن تدبر أمرها وفق توجهاتها الاستغلالية المعادية لمصالح الجماهير الكادحة، واذا كان بمقدور الدول الرأسمالية أن تجد الوسائل للتخفيف من حدة التضخم بسبب قدراتها الاقتصادية الضخمة والمرونة في ادارة وتوجيه الماكنة الاقتصادية للدولة والمؤسسات الاحتكارية ـ فان الاقتصاد الضعيف التطور المرتبط بالأسواق الرأسمالية، والبلدان العربية الفقيرة المكتظة بالسكان، ستقف عزلاء أمام ضربات التضخم ما دامت ضمن دائرة التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل. واذ تستسلم العديد من الحكومات العربية لضغوط الأوساط الامبريالية لرفع الدعم المحلي لأسعار المواد الغذائية، تساهم هي أيضاً، في اطار سياستها العامة، في تحميل السلع والمواد الغذائية كلفة اضافية حتى وصولها الى المستهلك. ويعود السبب في ذلك الى سوء الادارة الاقتصادية، وضعف المؤسسات المالية وفي الأساس الى التوجه الرأسمالي القائم على الاستغلال والربح.

ويسهم نمط الاستهلاك الترفي، والانشاءات المظهرية، وسياسة الاسراف المفرط من جانب الأسر الحاكمة في البلدان العربية المصدرة للنفط خاصة ـ فضلاً عن الانفاق العسكري الضخم، في زيادة رصيد الاستيراد.

وتلجأ هذه الأنظمة الى استحداث أوضاع وظروف سياسية وسيكولوجية لدفع فئات واسعة من السكان للانخراط في هذا النمط الاستهلاكي، وبخاصة في أوساط تلك الفئات من البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية التي تتوالد بسرعة داخل هذه المجتمعات. وتشكل السلع الترفية كالسيارات والأجهزة الالكترونية وأصناف السلع المعمرة من النمط الاستهلاكي، نسبة عالية ومتصاعدة من استيرادات هذه البلدان.

وتلجأ الدول الرأسمالية في اطار توجهها لاستنزاف مدخولات البلدان النفطية واحكام تبعيتها، الى فرض أنماط معينة من **التنمية الرأسمالية ذات الطابع التكاملي** مع البنية العامة للرأسمالية. فهي تعمد من جهة لتوجيه القسم الأكبر من

تخصيصات التنمية نحو مرافق البناء التحتي، كما في السعودية مثلاً ـ حيث تم رصد ثلثي تخصيصات التنمية للخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٨٠) لتوسيع الموانىء وبناء المدن العسكرية والمطارات، والطرق البرية، وتطوير خدمات الاتصالات. ومن جهة أخرى تسمح الامبريالية ببناء بعض المشروعات الصناعية، التي تخدم حاجاتها العسكرية أو تعتبر من قبل «الصناعات القذرة» الملوثة للبيئة. ولذلك نجد أن الصناعات التي تقام في هذه البلدان تكاد تقتصر على الصناعات الاستخراجية، وتكرير النفط واستخدامات الغاز، والصناعات المعدنية والأسمدة، وكذلك الصناعات البتروكيماوية والاسمنت والمواد الانشائية.. الخ. الى جانب بعض معامل النسيج والأغذية، وكذلك الصناعات التكميلية والتجميعية التي يكفي قطع حلقة من حلقاتها الانتاجية لتعطيلها. ولاتخشى الامبريالية واحتكاراتها شيئاً جراء اقامة مثل هذه الصناعات، ما دامت تتحكم بوجهة التطور السياسي والاقتصادي لهذه البلدان، وخاصة فيما يتعلق بتعميق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، واحتواء واستنزاف قطاع الدولة، وتعزيز مواقع العناصر الرأسمالية المحلية، والتحكم بالمعارف التكنولوجية وامدادات قطع الغيار والسلع الوسيطة. حيث بهذه الوسائل تستطيع الحيلولة دون ادخال تغييرات هيكلية جذرية على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المتخلفة وابقاءها في حالة التبعية.

ان ادخال مثل هذه التغييرات على اقتصاديات البلدان العربية، يتطلب اقامة القاعدة الصناعية الكفوءة، وتنويع القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تكوين الدخل الاجمالي، وفي تقليص الاعتماد على النفط كمصدر وحيد. كما يتطلب **ايلاء قطاع الدولة الدور القيادي في ظل سلطة ديمقراطية ثورية، وتوجيه الموارد نحو تحديث الاقتصاد بصورة شاملة، والاستفادة من أفضليات التعامل الواسع مع السوق الاشتراكي العالمي.**

وبعكس ذلك لا يمكن للحوار العربي ـ الأوروبي الذي استمر منذ فترة طويلة (شأن الحوار بين الشمال والجنوب الذي استمر أكثر من عشرين عاماً) أن يغير من مواقف الدول الرأسمالية بشأن تعاملها مع البلدان العربية والنامية، أو يؤدي الى اعتماد مبادىء أكثر «عدلاً» في العلاقات التجارية.

فقد برهنت الدول الرأسمالية، وبخاصة الدول الصناعية الكبرى السبع،

ابان هذه الحوارات، وفي اجتماعات القمة لرؤسائها، وآخرها الاجتماع الذي تم في ألمانيا الغربية مؤخراً، على عدم استعدادها لإعطاء أي تنازل في هذا الشأن.

ان تحقيق مثل هذه الأهداف الكبرى منوط بعمليات من التغيير الثوري في تكوينات وسياسات البلدان العربية والنامية، وهذا وحده هو الطريق لبلوغ الهدف الجليل الذي تناضل من أجله مئات الملايين من شعوب البلدان العربية والنامية وتتبناه الأمم المتحدة.. هدف اقامة (نظام اقتصادي عالمي جديد).

■ س: كيف تفسرون الانحياز السافر لأنظمة الحكم البرجوازية العربية للامبريالية مقابل وجود أنظمة برجوازية في أصقاع من العالم (الهند مثلاً) لا تميل الى مثل هذا الانحياز السافر؟

■■ ج: يعود السبب في تبلور وتكامل هذه الظاهرة، الى تطابق، الايديولوجيات والمصالح الطبقية لهذه الأنظمة مع مصالح الامبريالية ونظامها السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي. كما يعود من الجهة الثانية الى اشتداد وتبلور الصراع الوطني والطبقي الذي يدفع هذه الأنظمة الى ربط مصيرها بالامبريالية، وبالتالي الى الاندماج في بنيتها الستراتيجية، وحفاظاً على مصالحها الاستغلالية ومواقعها في السلطة السياسية.

وتتيح ظروف الاختلال المتفاقم في توازن القوى من الجهة الثالثة، فرصة فريدة لانخراط هذه الأنظمة في نهج الخيانة السافرة للمصالح الوطنية والقومية واشهار العداء للشعب.

■ س: رغم التمايزات في تراكيب هذه الأنظمة وطبيعة السلطة السياسية والتفاوت الشديد في توزيع الثروة والسكان للبلدان التي تحكمها، فهي تلتقي في الجوهر على محاور أساسية في نهجها العام، الاستبداد مثلاً؟

■■ ج: تتفاقم لدى هذه الأنظمة ميول القمع السياسي، والهجوم على الحريات والحقوق الديمقراطية، وتكريس نمط الاستبداد في التعامل مع الشعب وقواه الوطنية، ويقترن هذا التوجه ـ على الرغم من الفروق الشكلية في مسألة الحريات والممارسة «الديمقراطية» بالدأب على بناء وتوسيع وتحديث أجهزة القمع واناطة أدوار خطيرة بها ـ وذلك من خلال تسليطها على المواطنين، ووضعها فوق القانون

هدى أسامة كتبي

ومبادىء الشرعية.

ويترافق ذلك بالسعي المثابر لتحويل القوات المسلحة أو أجزاء منها الى قوة قمع بوليسية متممة، واضفاء طابع النخبة المتميزة للعاملين في أجهزة القمع والجيش من خلال الامتيازات والأفضليات التي تمنح لهم، والسلطات التي تناط بهم. ويقترن الاعتماد على هذه الأجهزة من جانب النظام الاستبدادي، والسلطات الواسعة التي تمنح لها، بوضعها في مواقع تعلو على سائر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى سائر الأجهزة الحكومية المدنية، والسبب أنه كلما **اشتدت عزلة النظام الاستبدادي عن الشعب وتفاقم سخط الشعب عليه، لجأ الى توسيع أجهزة القمع والقوات المسلحة الموالية للنظام، وتفنن في تشكيلاتها وتوسيع سلطاتها ووظائفها.**

ان أجهزة المخابرات والمباحث والأمن ـ العسكرية والمدنية التي يجري تشكيلها عادة لأغراض الدفاع عن الأمن القومي ضد القوى المعادية، وعن أمن المواطن وحريته، تتحول في الواقع، الى قوة غاشمة معادية للشعب وللقوى الوطنية التقدمية، وتمارس في ظل النظام الاستبدادي، أعمال القتل والتعذيب والتنكيل بالقوى المعارضة للنظام، وانتهاك حريات المواطنين بأكثر الصور بشاعة وهمجية. بل وتتجاوز ذلك كله، الى التجسس على المواطن، وعقيدته، ونشاطه السياسي، وآرائه، وعلاقاته الاجتماعية والأسرية. لقد أصبح لكل مواطن عربي هويته وسجله في دوائر القمع، التي يجري تجهيزها بآخر مبتكرات التكنولوجيا من أجهزة الرصد والأسلحة، والسموم والسجون، ومراكز التحقيق، ووسائل الارهاب والاكراه.

ورغم الدساتير التي تنص على حرية الرأي والعقيدة وحرية الاعراب عن الرأي في الصحافة والكتاب والمنشور، وحق تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات المهنية، فضلاً عن الاضراب والتظاهر.. الخ. فان النظام الاستبدادي، يتنكر لهذه الحقوق ويحرم المواطن منها بأساليب عديدة، ومنها أسلوب تسليط جهاز القمع على المواطن وسلبه هذه الحقوق بالقوة والتهديد، أو الاستباحات الدموية اذا اقتضى الأمر.

ان مسألة الحرية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، تصبح اليوم واحدة من أكبر هموم المواطن في العالم العربي، وهدفاً جليلاً من أهدافه النضالية التي

تستحق عملاً دؤوباً وجريئاً لانتزاعها بأي ثمن. وبدون ذلك يغدو عسيراً للغاية تعبئة الجماهير واستنهاضها للنضال ضد مخاطر الهجوم الامبريالي ـ الصهيوني المشتد وضد الأنظمة الرجعية الاستبدادية وسياساتها الخيانية المعادية للشعب.

■ س: ولكن ألا تسعى هذه الأنظمة لايجاد مرتكزات اجتماعية تتخذها قاعدة لها.؟

■■ ج: يلجأ النظام الاستبدادي الى تدارك أو تخفيف عزلته عن الشعب الى طائفة من الأساليب من شأنها أن تؤول الى بروز وتكامل فئة رأسمالية بيروقراطية ثرية داخل جهاز الحكم وفي قطاع الدولة، وكذلك الى خلق وتنمية فئة رأسمالية طفيلية واسعة ترى مصالحها في بقاء وديمومة النظام الاستبدادي، وتشكل مع سابقتها قاعدة اجتماعية لهذا النظام، كما تنخرط، بحكم آلية العلاقات الوثيقة مع الامبريالية والسوق الرأسمالي العالمي، في الدفاع عن النظام الاستبدادي ونهجه الموالي للامبريالية والرأسمالية.

ان تشكل واتساع بنية ودور هذه الفئات، ومشاركتها الفعلية المباشرة في السلطة السياسية وفي صياغة نهج النظام الاستبدادي، تكاد تصبح حالة سائدة في عموم البلدان العربية على اختلاف أنظمتها السياسية، مع استثناءات قليلة، وتمايزات شكلية.

■ س: هناك القمع الايديولوجي؟

■■ ج: يسعى النظام الاستبدادي الى الديماغوجية الاجتماعية والسياسية وحتى الدينية والمذهبية لتدارك عزلته وتضليل الجماهير، كما يحاول دوماً التستر على مواقفه الخيانية من خلال المغالاة في رفع الشعارات القومية الزائفة، كالدعوة الى «التضامن العربي» التي تستهدف تخفيف نقمة الشعوب العربية على نهجه الخياني، واحداث حالة من التداخل بين معسكر الرجعية ومعسكر التقدم.

ومن الأساليب التي يلجأ النظام الاستبدادي الرجعي اليها، استحداث ظروف تؤول الى اشاعة مشاعر الاحباط واليأس والاستلاب الاجتماعي في صفوف الجماهير، ومحاولة ابعادهم عن النشاط السياسي والمشاكل الوطنية، بالاضافة الى اشغالهم بهمومهم المعاشية، وتزيين نمط الحياة والثقافة الغربية والانظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في الدول الرأسمالية مع مواصلة التحريض المعادي

للشيوعية والاشتراكية وأفكار التقدم.

ويستهدف النظام الاستبدادي في توجهاته هذه عادة الكتلة السكانية من الشبيبة العمالية والفلاحية ومن الطلبة والناشئة والأجيال الفتية من المواطنين. ان هذه الظاهرة، مع التفاوت في مداها وحجمها، تكاد تصبح ظاهرة عامة في مختلف انحاء العالم العربي.

■ **س: هل تندرج التكتلات الاقليمية في اطار «القمع» على نطاق قومي؟**

■■ ج: تندفع الأنظمة الاستبدادية الأشد تمائلاً، الى التحالف والتقارب في اطار كتل اقليمية أو تنتظم في محاور أشمل. والمثال الأكثر دلالة على ذلك هو (مجلس التعاون الخليجي) الذي هو بمثابة حلف اقليمي ـ عسكري وسياسي واقتصادي. كما أن أهدافه الأمنية في التعاون المشترك للحفاظ على الأنظمة الرجعية الاستبدادية المكونة له، واندماجه بالستراتيجية العسكرية والسياسية للامبريالية واضحة كلياً، على ضوء ما أسلفنا ذكره من وقائع الترابطات الوثيقة مع الامبريالية. وعلى غرار ذلك، يمكن الحكم على طبيعة التحالف المصري ـ السوداني المحكوم باتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، وباتفاقات التكامل الاقتصادي، ضمن مفهوم (وحدة وادي النيل). ونتذكر أنه سبق لمصر أن تدخلت عسكرياً وسياسياً في المنعطفات الثورية التي حصلت في السودان، وتصرفت كقوة قمع، ولا تزال غير بعيدة عن التدخل في السودان أو محاولة التحكم بمصيره. وفي هذا السياق نفسه، تتكون المحاور الرجعية ذات الأهداف المتداخلة والمكملة لبعضها البعض من حيث الأدوار والمهمات في اطار المشروع الامبريالي ـ الرجعي الذي يستهدف تجاوز التعارضات السياسية السابقة لهذه الحقبة بين الدول الرجعية، واقامة ترابطات ستراتيجية ـ أمنية، سياسية، وعسكرية واقتصادية بين هذه الأنظمة الاستبدادية الرجعية.

وعلى هذا النمط، تطرح الرجعية العربية مشروع (المغرب العربي الكبير) ويتحول النظام الاستبدادي الرجعي في المغرب الى طريق الاتحاد مع ليبيا وتبذل المحاولات لجر الجزائر الى طريق التعاون مع الرجعية واخراجها عن طريق التعاون والتسلح من الاتحاد السوفييتي. وضمن هذه العملية يندفع النظام الدكتاتوري في

بغداد في طريق التحالف مع الأردن ومصر ويجري بناء هذا المحور على أسس من التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني، فضلاً عن التعاون السياسي. كذلك الأمر بالنسبة لمحور بغداد ـ الرياض وترابطاته المتداخلة مع سلطنة عمان واليمن الشمالية، وبالتالي بالمحاور والكتل الأخرى في العالم العربي.

ان تقارب الأنظمة الاستبدادية، في المشرق العربي خاصة، **يتخذ اليوم صورة تحالفات شاملة، يراد لها أن تكون راسخة وذات طابع ستراتيجي مديد.** وبالطبع يستهدف تقارب واندماج الأنظمة الرجعية الاستبدادية في العالم العربي، التحكم في مسيرة العالم العربي وقيادته وفق نهجها المشترك القائم على شد العالم العربي بالستراتيجية الأمريكية ـ الاسرائيلية، ووضعه في خدمة مشاريعها وأهدافها العدوانية، ومن بين أهداف التوجه اخراج أكبر عدد ممكن من الدول العربية، وحركة المقاومة الفلسطينية من ساحة المواجهة مع اسرائيل، وانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفق مداخل وحلقات يبرز من بينها اليوم العمل المثابر لشق منظمة التحرير واغراء قيادتها المتنفذة بقبول التسويات الاستسلامية. أما الهدف فيرتبط بانضمام الأنظمة الرجعية والدكتاتورية والمحافظة الى صفقة مصالحة شاملة مع اسرائيل على قاعدة نهج كمب ديفيد والتعاون الشامل مع الامبريالية. ان اتفاق عمان الذي حظي بدعم سائر الأنظمة الرجعية والاستبدادية، قد أبرز بشكل سافر حقيقة نهج هذه الأنظمة وكرس نزعات المساومة في جانب أساسي من حركة المقاومة الفلسطينية. وتدأب اليوم هذه الأنظمة، وبخاصة النظام الأردني والنظام المصري، على تحقيق هذه الصفقة بالتعاون المكشوف مع واشنطن.

ويمكن القول بأن اتفاق عمان وما اقترن به من مساع ومواقف، سيكون البوابة التي ستدخل منها الأنظمة الرجعية تباعاً، وان على دفعات أو على فترات.

وفي هذا الشأن سيتم تكريس الزعامة المصرية للعالم العربي، رغم طموح السعودية لمثل هذه الزعامة.

ويقترن هذا التوجه منذ الآن بتشديد طوق المحاصرة والعزلة على سوريا، وتشديد التآمر على اليمن الديمقراطية، كما يقترن بتصدع جبهة الصمود العربي، وبالسكوت على تخريب لبنان اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، والاغضاء عن المذابح التي يتعرض لها سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت، وعن المحاولات

الرامية الى نزع سلاحهم تمهيداً لتهجيرهم.

ان أحد الأهداف الأساسية لهذا المشروع، وهو مشروع يلتقي مع هدف اسرائيل بعد تخليها عن شرط (الانسحابات المتزامنة) لقواتها والقوات السورية في لبنان، هو انهاء المواجهة المسلحة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، واستحداث ظروف عربية وخاصة في دول المحيط أو المواجهة، لانهاء عهد المواجهة العسكرية العربية ـ الاسرائيلية.

كما أن من بين الأهداف المتوخاة من تشديد الضغط على سوريا، واستغلال مصاعبها الاقتصادية، اضعاف روابطها التحالفية مع الاتحاد السوفييتي، ومحاولة اخضاعها لمشيئة الرجعية ولمخطط الهيمنة الأمريكية ـ الاسرائيلية.

■ **س: أية آثار تتركها التوجهات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي أشرت اليها على وضع الطبقة العاملة؟**

■■ ج: لقد ارتبط التفاوت الحاد في توزيع الثروة والسكان في البلدان العربية، بظاهرات ذات تأثيرات وابعاد سلبية خطيرة. فالى جانب مساعي التأثير والتحكم التي تمارسها الأنظمة الرجعية الثرية لصالح الامبريالية واسرائيل، تؤدي مظاهر الفقر المستفحلة في البلدان العربية الأخرى الكثيفة السكان الى بروز تغيرات خطيرة في الهياكل السكانية، تتجسد في الهجرة الجماعية للقوى العاملة بحثاً عن العمل والرزق في البلدان العربية والأجنبية. ويقدر عدد النازحين من مصر مثلاً بـ«٧» ملايين مواطن. ويعمل في السعودية نحو (٤) ملايين عامل عربي كما يعمل أو يقيم في بلدان الخليج أكثر من (مليون) من المواطنين العرب ومثلهم في ليبيا. والملاحظ هنا، هو أن القوة العاملة المحلية في السعودية وبلدان الخليج وحتى في ليبيا، لا تمارس العمل في المؤسسات والمرافق الانتاجية، بل تعمل غالبيتها في الوظائف الحكومية والشركات وقطاع الخدمات. وفي العراق، حيث يوجد أكثر من (١,٥) مليون عامل مصري، يرغم على الهجرة من العراق نحو (نصف مليون) مواطن، كما توجه الكتلة الأساسية من القوى العاملة والشبيبة الفلاحية نحو جبهات القتال.

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة المستفحلة ستترك آثارها السلبية على بنية الطبقة العاملة المحلية، وتترك الملايين من الأيدي العاملة المهاجرة من مصر

واليمن، والسودان، والعراق وغيره مجردة من أية حقوق في بلدان العمل، وقوة عمل منافسة للطبقة العاملة الوطنية، والى جانب ذلك، تسفر عملية التطور الرأسمالي السائدة في مختلف البلدان العربية، الى تدفق كتل ضخمة من سكان الأرياف وجلهم من فقراء الفلاحين الى المدينة ـ الأمر الذي يفضي هو الآخر الى احداث تأثيرات سلبية على وعي الطبقة العاملة وتشويه بنيتها الطبقية وعلى دور احزابنا الشيوعية والعمالية في تنظيمها وقيادتها وتلك في رأينا مسألة جديرة بالدرس واستخلاص النتائج.

■ **س: تسعى الامبريالية لاضعاف أو منع قيام العلاقات الطبيعية بين العالم العربي والاتحاد السوفييتي، ما واجب القوى الثورية ازاء ذلك؟**

■■ ج: تنفرد مجموعة معينة من الدول العربية الرجعية بموقف لا نظير له فيما يتعلق بالموقف من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية ـ وذلك بالقياس الى الدول الرجعية والاستبدادية الأخرى، وحتى بالنسبة للدول الرأسمالية التي ترتبط بها وبسائر دول العالم الأخرى. والسعودية وبلدان الخليج (عدا الكويت) التي تدعي الانتساب لمجموعة دول عدم الانحياز، ما تزال ترفض اقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. وهي كما قلنا آنفاً ترفض الاستعانة بالاتحاد السوفييتي لسد حاجاتها من الأسلحة، بينما تسرف في شراء الأسلحة من الدول الامبريالية وتواصل الضغط على بلدان عربية متحررة من أجل التحول الى السلاح الغربي، كما ترفض هذ الدول توجيه شيء من مواردها المالية الموظفة في الخارج، نحو السوق الاشتراكي العالمي.

ان هذه الظاهرة الشاذة في نهج هذه المجموعة من الأنظمة الرجعية، تتطلب تنظيم حملات مركزة يمكن أن تساهم بها الحكومات العربية المتحررة أيضاً، من أجل:

ـ المباشرة باقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية.

ـ الاستعانة بالاتحاد السوفييتي لتدعيم القدرات الدفاعية لهذه البلدان.

ـ توجيه جزء من عائدات النفط الفائضة للاستثمار في السوق الاشتراكي

العالمي.

- التوسع في علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية.

■ **س: ان بروز ظاهرة الحركات الدينية أمر ملفت للانتباه، إلامَ تعزون هذه الظاهرة، وماذا تمثل على الصعيد الاجتماعي برأيكم؟**

■■ ج: لقد تعرضت الأحزاب والقوى الثورية في السنوات الأخيرة الى أوضاع بالغة الصعوبة جراء اشتداد وطأة الهجوم الامبريالي - الصهيوني، واحرازه مواقع خطيرة على الساحة العربية، وكذلك جراء تفاقم نهج القمع السياسي، والنمط الاستبدادي في الحكم. وقد أثرت هذه الأوضاع على فاعليتها في تعبئة الجماهير لمجابهة الهجوم المعادي والتصدي للأنظمة الرجعية الاستبدادية التي تسلب حقها في العمل السياسي وتتطاول على حقوق الشعب في الديمقراطية والنشاط السياسي.

وقد نشأ عن ذلك، بالاضافة الى اضعاف فاعلية القوى الثورية، تكون ظروف وأوضاع برزت فيها الاتجاهات والحركات الدينية في مختلف البلدان العربية. وقد ساعد على بروز هذه التيارات والحركات، تعاظم نفوذ الطبقات والفئات البرجوازية، وبخاصة البرجوازية التجارية والعقارية التي تكون القاعدة الاجتماعية الأساسية للتيارات والحركات الدينية. كما أن من أسباب بروزها هو اشتداد وتبلور الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية.

ومعلوم أن المنظومة الايديولوجية للتيارات والحركات الدينية لا تتعارض بل تلتقي كلياً بالرأسمالية كنظام من العلاقات الاستغلالية. ورغم أن هذه الحركة غير متماثلة في تراكيبها واتجاهاتها السياسية، ومتناقضة في موقفها من الامبريالية الا أنها استطاعت أن تجد لها مواقع مهمة على ساحة العمل السياسي في العديد من البلدان العربية.

ورغم التلاوين والتمايزات في تكويناتها واتجاهاتها، تلتقي هذه الحركات في العداء للشيوعية والاشتراكية والديمقراطية وأفكار التقدم، وتركن الى مقولات وأفكار سلفية في التعامل مع الواقع الراهن ومتطلبات العصر، ورغم ذلك كله

تحاول أن تطرح نفسها بديلاً للأحزاب والحركات الثورية والتقدمية. غير أنها لا تستطيع أن تبررنفسها أو تملك القدرة لتحقيق هذا الوهم، وذلك على الأقل بسبب مأزقها الناشيء عن التعامل مع الواقع المتطور، وعجزها عن تقديم برامج متكاملة لمشاكل التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي التي تواجهها البلدان العربية.

ان دراسة هذه الظاهرة في تجلياتها الحالية وتأثيراتها على الجماهير المتخلفة من السكان، وعلى الجيل الفتي من الشبيبة، باتت حاجة ملحة بالنسبة لأحزابنا، وهي الأخرى في رأينا ظاهرة جديرة بالدرس والمتابعة.

■ **س: اذا أردنا أن نلخص كل المهمات المطروحة على الصعيد العربي، فبأي شعار مركزي نصوغها؟**

■■ ج: ان تعاظم المخاطر الناشئة عن الدور الذي تلعبه الأنظمة الرجعية والاستبدادية والدكتاتورية، وأشكال الهيمنة المشتدة التي تحقق بالتعاون معها على الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية، تضع القوى الثورية، أمام مهمات لا تقتصر على التعامل مع الظاهرات الأكثر تجلياً وعنفاً (كالوضع في لبنان، والحرب العراقية ـ الايرانية...) بل تتعداه الى ضرورة وضع استراتيجية كفاحية شاملة طويلة الأمد، تستهدف **تقويض الأنظمة الرجعية، واقامة أنظمة ديمقراطية ثورية تستطيع لوحدها أن تدرء المخاطر المحدقة بالعالم العربي وتصفي مظاهر الهيمنة الامبريالية، وتفك قيود التبعية العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية، وتقود البلاد في طريق الحرية والديمقراطية والتطور المستقل.**

■ س: كيف تقيمون القمة العربية الطارئة؟

■■ ج: ينبغي في رأيي، النظر الى القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء ارتباطاً بالتطورات السياسية والمخاطر الجدية التي تهدد منطقتنا، والمساعي التي تبذلها الرجعية العربية ومحاورها من أجل تعريب نهج كامب ديفيد. ولعل ما أظهرته ادارة ريغان من حماس شديد لانعقاد هذه القمة ذو دلالة بالغة، ويكشف عن التنسيق بين الرجعية العربية والادارة الأمريكية. ويمكن القول أن قمة «بمن حضر» تعتبر استجابة لمساعي الولايات المتحدة التي دعت، بشكل مكشوف، الى توفير غطاء عربي للتحرك الذي تقوم به الدوائر الرجعية العربية.

واذا كان الهدف الرئيسي المعلن لهذه القمة هو «تنقية الأجواء العربية»، فان أي متتبع للنشاطات المحمومة التي سبقتها ورافقتها يستطيع أن يكتشف أن الأجواء التي سادت هذه القمة كانت «نقية» بشكل ما، وأنه لا توجد، في الواقع، أية خلافات جدية حول أي من القضايا الخطيرة التي تواجه الوضع العربي بين «من حضر»، فـ «الحاضرون» هم المسؤولون، بشكل رئيسي، عما تعانيه العلاقات العربية الرسمية من تمزق.

وإذ تكشف هذه القمة عن ايغال الرجعية العربية في توجهاتها السافرة، وسياستها الاستسلامية، فانها، تكشف، في الوقت ذاته، الاصرار على احداث عملية فرز في الساحة العربية الرسمية وتكتيل صفوفها، لمواصلة الضغط على الأنظمة الوطنية ومحاولة ابتزازها وانتزاع التنازلات الممكنة في مواقفها وسياساتها المناهضة للصفقات المنفردة والمشروع الأمريكي في المنطقة، والاستمرار في نهج التدخل السافر في شؤون حركة التحرر الوطني العربية أنظمة وأحزاباً بهدف اجهاض بوادر التغيير في لوحة الوضع العربي الراهن.

ويمكن القول أن الأنظمة العربية الوطنية التي قاطعت القمة وأدانتها استطاعت، بثقلها السياسي، أن تلجم هذه القمة وتمنعها من أن تتجرأ على اتخاذ القرارات «الحاسمة» التي كانت تخطط لها الرجعية العربية وحلفاؤها، اذ فشلت هذه القمة في اعطاء تغطية عربية رسمية واضحة لاتفاق عمان، رغم تأييدها الضمني للتحرك الأردني الفلسطيني المشترك، ولم تجرؤ على اتخاذ قرار اعادة مصر الى «الصف العربي». ومع ذلك لايمكن التقليل من مخاطر هذه القمة.

ان ما كشفت عنه القمة الطارئة ليس شيئاً جديداً ولا مفاجئاً، وانما استمرار منطقي لنهج الاستسلام والتحالف مع الامبريالية، بيد أن هذا يكشف، بصورة أسطع، عن المخاطر الجدية التي تواجه شعوبنا العربية وحركتها الوطنية التحررية.

وتضع هذه الظروف على عاتق قوى حركة التحرر الوطني العربية أنظمة وأحزاباً مهمة تنسيق وتوحيد الطاقات والجهود لصياغة برنامج مجابهة كفاحي، وارساء علاقات ديمقراطية، وتوفير الفرص لمشاركة أوسع الجماهير الشعبية في

البلدان العربية في معارك المواجهة المقبلة، فضلاً عن تعزيز التحالف مع شعوبنا العربية المجربين، وفي طليعتهم الاتحاد السوفييتي، واستثمار كل والطاقات الحية لدى شعوبنا وأحزابها وقواها الوطنية والديمقراطية على الانتقال الى الهجوم في معركتها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

■■

هەوالنامەی کتێب

في هذا اللقاء مع الرفيق عزيز محمد، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، حديث شامل، يجمع بين ذكريات الأيام الأولى، من التعرف على الحزب، مروراً بالنضالات البكر في الأربعينات والخمسينات، وفي هذه الجولة التاريخية، تتعرف على العمل اليومي للحزب، في أقبية العمل السري وفي السجون، أيام النهوض وفي فواصل التراجع، لتتلمس وسط هذه التفاصيل اليومية معنى العمل الحزبي ومواصفات الكادر وخبرة النضال الثرة.

بعد جولة التاريخ هذه يتطرق الرفيق عزيز الى الموضوع الملتهب: الحرب العدوانية التي أشعلها النظام الدكتاتوري، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومداخلاتها العربية والدولية ليصل الى الموضوع الأهم: الحرب والوضع الثوري في العراق.

وفي اطار الدور البارز الذي يلعبه الحزب الشيوعي العراقي في حركة التحرر الوطني العربي، توجهت النهج بطائفة من الأسئلة بصدد ملابسات الوضع العربي. هنا يقدم الرفيق عزيز محمد تحليلاً شاملاً لمكونات الوضع العربي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية، محدداً المهمات الأبرز للخروج من حالة التراجع المؤقتة الراهنة بتفاؤل ثوري يرتكز الى معطيات الواقع الفعلي وما يمر به من تناقضات.

وفي هذا اللقاء تواصل «النهج» تقليدها الذي ابتدأته منذ العدد الأول، بعرض التجارب الثورية للأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية، والتوسع في هذا الباب لما ينطوي عليه من أهمية فكرية وسياسية ونضالية خاصة وعامة في آن.

النهج

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

السعر : ٥ ل.س